الذَّيل الطويل لبيت ابن مالك الجليل

لمحمد بن عيسى الظَّفَاري

دراسة وتحقيق

إبراهيم بن سالم الصّاعدي
الأستاذ المشارك في كلية اللغة العربية
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

إنّ الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا؛ من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلّا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمداً عبده ورسوله.

وبعد؛ فإن تحقيق التراث ونشره ذو أهمية بالغة في حياة أمتنا؛ لتقف هذه الأجيال على تراث علمائها، وتدرك مقدار ما خلفوه للأمة من إرث علمي يستحق أن يفخر به، وأن يمسح عنه غبار النسيان، ويخرج للنور، لينتفع به الناس.

ومن هذه المؤلفات كتاب «الذيل الطويل لبيت ابن مالك الجليل» لمحمد بن عيسى الظَّفَاري، وقد وقف على هذا الكتاب شيخنا الجليل الأستاذ الدكتور عياد بن عيد الثبيتي؛ ودلَّني عليه، وأهداني مصورته، وحثّني على تحقيقه؛ لما رأى له من أهمية علمية؛ لكونه يعالج مسألة دقيقة؛ فقد جمع هذا الكتاب مسائل وجوب فصل الضمير، واستوفى فيها أقسامه مع الفصل وغيره.

وهذا الكتاب في الأصل نظم رجزي يتعلق بهذا الموضوع نظمه الظَّفَاري نفسه؛ فلمّا رأى المؤلف شهرتها في زمانه وانتشارها بين طلاب العلم، وطلبهم شرحها وإيضاحها لهم بالأمثلة والشواهد؛ استجاب لهم بتأليف هذا الكتاب الذي يشرح هذه المنظومة؛ وجعل بيت ابن مالك المشهور أساساً لبنيانها؛ لأنها كالذيل عليه، والتتمة لما يحتاج إليه، وهو:

«وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُنْفَصِلْ إِذَا تَأَتَّى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلْ»[1]

وسأقوم بإذن الله بتحقيق الأرجوزة وشرحها معاً.

(١) ألفية ابن مالك ٧٨.

وكان من أهم الأسباب التي دفعتني إلى تحقيق هذا الكتاب، ما يأتي:

١ـ أنّ هذا الكتاب أفرد هذه المسألة بحديث مفصل لا تجده في غيره؛ فهو يعالجها بدقة متناهية وبطريقة علمية مؤصّلة.

٢ـ أنّ هذا الكتاب يكشف عن شخصية الظَّفَاري النحوية.

٣ـ أنّ في تحقيق هذا الكتاب إخراجاً لكنز ثمين من خزائن المكتبات.

٤ـ أني لم أقف على من حقق هذا الكتاب أو أشار إلى ذلك.

هذا؛ وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن أقسّمه قسمين رئيسين؛ هما:

القسم الأوّل: الدراسة؛ وتشتمل على مبحثين:

المبحث الأوّل: الظَّفَاري حياته ومكانته العلمية، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبته ولقبه.

المطلب الثاني: شيوخه وتلاميذه.

المطلب الثالث: مكانته العلمية وآثاره.

المبحث الثاني: كتاب «الذيل الطويل لبيت ابن مالك الجليل» دراسة وتحليل، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: توثيق اسم الكتاب، ونسبته إلى مؤلفه.

المطلب الثاني: وصف المنظومة.

المطلب الثالث: منهج المؤلف في شرح المنظومة.

المطلب الرّابع: مصادره في الشّرح.

القسم الثاني: التحقيق، ويشتمل على ما يأتي:

١ـ وصف النسخة الخطية للمنظومة المعتمدة في التحقيق.

٢ـ وصف النسخة الخطية لشرح المنظومة المعتمدة في التحقيق.

٣ـ نماذج من المخطوط.

٤ـ المنهج المتبع في التحقيق.

٥ـ النّصّ المحقق.

ثم ذيلت البحث بالفهارس الفنية.

وفي الختام أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى أستاذنا الجليل؛ الأستاذ الدكتور عياد بن عيد الثبيتي ـ حفظه الله ـ الذي دلّني على هذا المخطوط النفيس وشجعني على تحقيقه، وأمدني بصورة منه، فجزاه الله عنّي خير الجزاء، وجعل ما قدّمه لي في ميزان حسناته.

وبعد؛ فقد بذلت في هذا الكتاب كل ما في وسعي؛ لكي أخرجه على أقرب صورة وضعها مؤلفه، سائلاً المولى عز وجل أن يجعله عملاً خالصاً لوجهه الكريم، وأن يوفّقني لما يحب ويرضى؛ إنّه سميع مجيب، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

القسم الأوّل: الدراسة

وتشتمل على مبحثين:

المبحث الأوّل: الظَّفَاري حياته ومكانته العلمية.

المبحث الثاني: كتاب «الذيل الطويل لبيت ابن مالك الجليل» دراسة وتحليل.

المبحث الأوّل:

الظَّفَاري حياته ومكانته العلمية

المطلب الأول: اسمه ونسبته ولقبه

لقد بحثت في كتب التراجم، وبخاصة الكتب التي عنيت بتراجم القرن العاشر فلم أجد ما يكشف النقاب عن شخصية مؤلفنا؛ وحسبي أن أنطلق مما وجدته في هذا المخطوط؛ إذ جاء فيه بعد النظم أنّ اسمه: جمال الدين محمد بن عيسى الظَّفَاري؛ وجاء اسم المؤلف في عنوان الكتاب: (تأليف الفقيه النبيه الأديب الأريب الجامع للعلوم الذي لا يتقدم عليه في المنطوق والمفهوم؛ محمد بن عيسى بن يوسف الظَّفَاري؛ جازاه الله بالإحسان وجعله علماً للزمان).

من خلال ما سبق يتضح لنا ما يأتي:

أنّ اسم المؤلف: محمد بن عيسى بن يوسف الظَّفَاري، نسبة إلى ظَفَار بليدة في اليمن، عاش فيها في القرن العاشر الهجري، ونقل من علمائها.

جاء في معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع: (ظَفَار بفتح أوله، وفي آخره راء مهملة مكسورة، مبني على الكسر، قاله أبو بكر عن أبي عبيدة: مدينة باليمن)[1]. وتقع ظَفَار الآن في محافظة إب بالجمهورية اليمنية، وتسمّى الآن ظَفَار يريم.

لقبه: جمال الدين.

أما ماعدا ذلك فلا نعرف عنه شيئاً؛ ولا غرابة في ذلك فكثير من العلماء السابقين المتمكنين قد برزوا في فنون مختلفة وألفوا كتباً نفيسة ولا نقف على تراجم لهم سوى ما يذكر من اسمه فقط.

(١) ينظر: ٣/ ٩٦٣.

المطلب الثاني: شيوخه وتلاميذه:

بحثت عن شيوخه وتلاميذه فلم أقف عليهم؛ فقد ضنّت التراجم علينا بأخبارهم، وهو من رجال القرن العاشر الهجري.

المطلب الثالث: مكانته العلمية وآثاره:

نبغ المؤلف الظَّفَاري في علوم كثيرة، فهو فقيه وأديب ولغوي، فقد رأينا أنّ النّاسخ لمخطوطه هذا يصفه بذلك؛ وفي هذا دلالة على تميّزه في هذه العلوم؛ ثم إنّ هذا الكتاب يدل على مكانته النحوية؛ وذلك من خلال فهمه لكلام العلماء السابقين، وعرضه للمسائل النحوية بطريقة علمية، مقرونة بالأدلة الواضحة، والأمثلة الكاشفة.

أما آثاره العلمية فلم أستطع الوقوف على مؤلفات أخرى له، وهو لم يشر في هذا المخطوط إلى شيء من ذلك.

المبحث الثاني:

كتاب «الذيل الطويل لبيت ابن مالك الجليل» دراسة وتحليل.

المطلب الأول: توثيق اسم الكتاب، ونسبته إلى مؤلفه.

لا شك لدي في نسبة الكتاب لمؤلفه، وذلك للأسباب الآتية:

١- تصريح المؤلف باسم كتابه في مقدمته حيث قال: (وسميته: **الذيل الطويل لبيت ابن مالك الجليل**)[١].

٢- تذييل المنظومة مستقلة باسم المؤلف؛ وهي قد جاءت مشروحة ضمن هذا الكتاب.

٣- تدوين اسم الكتاب ومؤلفه على غلاف النسخة؛ حيث جاء (**كتاب: الذيل الطّويل لبيت ابن مالك الجليل، تأليف الفقيه النبيه الأديب الأريب الجامع للعلوم الذي لا يتقدم عليه في المنطوق والمفهوم؛ محمد بن عيسى بن يوسف الظَّفَاري؛ جازاه الله بالإحسان وجعله علماً للزمان**)[٢].

المطلب الثاني: وصف المنظومة:

هذه المنظومة جاءت على بحر الرّجز، وعدد أبياتها: (٥٨) بيتاً، وقد اعتنى النّاسخ بضبطها في الغالب، وقد بيّن المؤلف سبب تأليفه لها في مقدمة شرحها عندما تحدث عن القاعدة المشهورة عند النحويين: (لا فصل مع إمكان الوصل) وعن الأغراض التي يجب لأجلها فصل الضمير المتصل، ثم قال: (ويكون في مسائل كثيرة، وله مباحث حسنة، وتعريفات شهيرة، وكنت حريصاً على حصرها، ولم أجد أحداً صرّح بذلك،

(١) ينظر: ص٢٤ من التحقيق.

(٢) ينظر: ص٢١ من التحقيق.

وإنما يذكر بعضهم شيئاً من مسائلها، ثم يحيل على القاعدة المذكورة، ويكتفي بها في مقام التفصيل، وكانت النفس متشوِّفة إلى ضابط يضبطها، أو قانون كلي يجمعها، حتى عثرت على كلام العلامة المحقق، والإمام الفاضل المدقق نجم الدين، نقله العلامة خاتمة الفضلاء المتقنين، شرف الملة والدين، أبو الذبيح إسماعيل بن العلامة برهان الدين إبراهيم العلوي الزَّبيدي - رحمهم الله تعالى - في شرحه لجامع ابن هشام الصغير، وأنه حاول في كلامه حصر مسائل الفصل الواجبة مرتبة كلاماً عجيباً، وتقسيماً جامعاً غريباً، ورغبت في حفظه إلا أنه لما كان نثراً، والنثر يعسر حفظه، اخترت نظمه في أرجوزة وجيزة يسهل حفظها على الراغب، ويتعين فهمها بعد الحفظ على المحصّل الطالب، وجعلت بيت ابن مالك المذكور أساساً لبنيانها، وعلماً هادياً يستدل به في وعر مسلكها، وقصر بنيانها، وسميته: (الذيل الطويل لبيت ابن مالك الجليل)؛ لأنه كالذيل عليه، أو كالتتمة لما يحتاج من التفصيل إليه)[1].

وقد أشار المؤلف إلى أهمية هذه المنظومة بقوله: (وقوله في النظم: (وَاحْفَظْ كَلامِي وَاعْتَمِدْ مُنْتَظَم) توجيه لحفظ هذه المنظومة لما قرّرته من الشوارد، واجتمع فيها من المسائل والفوائد)[2].

المطلب الثّالث: منهج المؤلف في شرح المنظومة.

من خلال تحقيقي لهذا الكتاب قمت بتدوين بعض الملحوظات التي من خلالها أحدد ملامح المنهج الذي سار عليه المؤلف في شرحه لهذه المنظومة؛ وهي:

١- يتضح من خلال العنوان أنّ هذه الرسالة مخصصة للحديث عن القاعدة المشهورة التي أشار إليها النحاة وهي: «لا فصل مع إمكان الوصل»[3]

(١) ينظر: ص٢٤ من التحقيق.

(٢) ينظر: ص٣٦ من التحقيق.

(٣) ينظر: ص٢٣ من التحقيق.

وتفصيل القول فيها مع إيراد الأمثلة والشواهد التي تدلل على ذلك؛ وقد انطلق المصنف من خلال منظومة له على مضمون هذا البيت لابن مالك؛ وهو:

وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُنْفَصِلْ إِذَا تَأَتَّى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلْ[1]

٢- بدأ المؤلف كتابه بمقدمة بيّن من خلالها السبب الذي دعاه لكتابة هذه الرسالة، وقد قام بنظمها ثم شرح النظم بعد ذلك؛ وقد أوضح المصنف أنه عثر على كلام للرضي، نقله العلامة إسماعيل بن برهان الدين العلوي الزَّبيدي في شرحه لجامع ابن هشام الصغير؛ المسمّى السراج المنير، وأنّه حاول حصر مسائل الفصل الواجبة مرتبة ومقسمة تقسيماً عجيباً، ورغب في حفظها إلا أنّه لما كان نثراً، والنثر يعسر حفظه، اختار نظمها في أرجوزة وجيزة يسهل حفظها على الراغب، ويتعين فهمها بعد الحفظ على المحصّل الطالب، وجعل بيت ابن مالك المذكور أساساً لبنيانها، وعلماً هادياً يستدل به في وعر مسلكها، وقصر بنيانها[2].

٣- حرص المؤلف على نقل كلام العلماء في المسائل التي يتحدث عنها؛ وفي هذا دلالة على سعة اطلاعه على المصادر المهمة المتعلقة بتلك المسائل[3].

٤- ذكر المؤلف شرحاً للأبيات الشعرية التي أوردها في الغالب؛ من ذلك قوله شارحاً لأحد الأبيات الشّعريّة: (ومعنى البيت الأخير: وقد رضيت نفسي لشدة الحوادث لضغمة، أي: عضة من سَبُعَيْنِ لِعِظَمِهما تلك العضّة يدقّ عظمي ناب تلك العضّة)[4].

(١) ألفية ابن مالك ٧٨.

(٢) ينظر: ص٢٤ من التحقيق.

(٣) ينظر على سبيل المثال: ص٤١ من التحقيق.

(٤) ينظر: ص٣١ من التحقيق.

٥- **إعراب بعض ألفاظ أبيات المنظومة؛ مثال ذلك قول الشّارح:** (قوله: «مَسَائِلُ الفَصْلِ» خبر المبتدأ الذي هو «هَذِهِ» في البيت الأول، وقوله: «الَّتِي قَدْ وَجَبَتْ» صفة لـ«مَسَائِلِ»، و«سَافِرَةً» حال من «مَسَائِلِ الفَصْلِ»، والمعنى ظاهر)[1].

٦- **ذكر البيت من النظم ثم يعقبه بالشرح الوافي بالأمثلة والشواهد مع التعليل لذلك؛ وقد وضح ذلك في مقدمته بقوله:** (وشرحتها شرحاً وافياً بمرادها، وكافياً في فهم مدلولها، وإيضاح مفادها، بحيث إني لم أترك مسألة من مسائلها إلا وأوضحتها بالتمثيل والتعليل، وكشفت عن وجهها قناع اللبس، وجليتها في محلى الاتضاح للناظر الكليل، إلا في بعض مسائلها التي تحتاج إلى كثرة بسط الأمثلة، فأكتفي فيها بمثال واحد لفرد مسألة يعرف منه نظائرها من باقي المسائل المهمة؛ خشية من التطويل بالتمثيل، وكراهة من أن يجعل ذلك في وضعي ذريعة إلى الاعتراض عليه بالقال والقيل)[2].

ومثال ذلك: قال المصنّف: (منها مع الفعل الاختصاص، وإليه أشرت في النظم بقوله:

إِلَّا إِذَا قُدِّمَ قَبْلَ الفِعْلِ .....

يعني: إلا إذا قصد اختصاص الضمير بالفعل الذي اتصل به، أي: قصره عليه بحيث لا يتعدى إلى غيره، فإنه يجب تقديمه لأجل غرض الاختصاص، مثاله قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾(٣) فإنّه لما قصد اختصاص «الإله» الواجب الوجود بالعبادة قدّم الضمير المتصل في (نعبدك)؛ لمزيد الاهتمام به بالتقديم،

(١) ينظر: ص٤٢ من التحقيق.
(٢) ينظر: ص٢٢ من التحقيق.
(٣) من الآية ٥ من سورة الفاتحة.

وقصد اختصاصه بالفعل، ولزم من تقديمه فصل الضمير المتصل؛ لأنه لا يمكن اتصاله بلا عامل يتصل، ولا يكون الضمير في حالة التقديم على الفعل إلا منصوباً والحالة هذه)[1].

٧- نسبة الآراء إلى أصحابها في الغالب[2].

والأمثلة على ذلك كثيرة، من ذلك قول المصنف: (قال الزمخشري[3] وأبو البقاء[4] وأهل البيان[5]: (الأصل «لو تملكون تملكون» حذف الفعل الأول فانفصل الضمير). نقله ابن هشام في المغني[6] عن الزمخشري[7] وهؤلاء)[8].

المطلب الرّابع: مصادره في الشّرح.

المؤلف لديه اطلاع واسع بكثير من المصادر؛ لذلك اعتمد عليها في تأليف كتابه هذا، وهذه المصادر هي:

١- الجامع الصغير لابن هشام.

٢- السراج المنير شرح الجامع الصغير، لإسماعيل الزبيدي.

٣- شروح ألفية ابن مالك.

(١) ينظر: ص ٢٧ من التحقيق.
(٢) ينظر على سبيل المثال: ص٢٧، ٣٩ من التحقيق.
(٣) ينظر: الكشاف ٢/ ٣٧٦.
(٤) ينظر: التبيان ٢/ ٨٣٣.
(٥) وهم البلاغيون؛ ينظر: مراقي المجد لآيات السّعد ٢/ ٦٢٤.
(٦) ينظر: المغني ٣٤١، و٧٨٤.
(٧) ينظر: الكشاف ٢/ ٣٧٦.
(٨) ينظر: ص ٢٨ من التحقيق.

٤ـ شرح التسهيل لابن مالك.

٥ـ شروح كافية ابن الحاجب.

٦ـ المغني لابن هشام.

وكذلك نقل أقوالاً وآراءً معزوة إلى بعض أئمة النحو، وكذلك نقل بعض النصوص دون التصريح بالكتب التي نقل عنها، وتفصيل ذلك فيما يأتي:

١ـ نقل عن الزمخشري، وبالرجوع إلى كتب الزمخشري تبيّن أن النقل من كتابه «الكشاف»[١].

٢ـ نقل عن أبي البقاء العكبري، وبالرجوع إلى كتب أبي البقاء تبيّن أن النقل من كتابه «التبيان»[٢].

٣ـ نقل عن أبي حيّان، وبالرجوع إلى كتب أبي حيّان تبيّن أن النقل من كتابه «التذييل والتكميل»[٣].

٤ـ نقل عن سيبويه، من كتابه[٤].

٥ـ نقل عن ابن مالك، وبالرجوع إلى كتب ابن مالك تبيّن أن النقل من كتابه «شرح التسهيل»[٥].

٦ـ نقل عن الأخفش، وبالرجوع إلى كتب الأخفش تبيّن أن النقل من كتابه «معاني القرآن»[٦].

(١) ينظر: ص٢٧ من التحقيق.
(٢) ينظر: ص٢٧ من التحقيق.
(٣) ينظر: ص٢٩ من التحقيق.
(٤) ينظر: ص٣١ من التحقيق.
(٥) ينظر: ص٢٨ من التحقيق.
(٦) ينظر: ص٤١ من التحقيق.

القسم الثاني: التحقيق

ويشتمل على ما يأتي:

١ـ وصف النسخة الخطية للمنظومة المعتمدة في التحقيق.

٢ـ وصف النسخة الخطية لشرح المنظومة المعتمدة في التحقيق.

٣ـ المنهج المتبع في التحقيق.

٤ـ النّصّ المحقق.

١ـ وصف النسخة الخطية للمنظومة المعتمدة في التحقيق:

اعتمدت في تحقيق هذا النظم على نسخة خطية جاءت ضمن مجموع فيه عدة كتب، ومكانها من هذا المجموع قبل كتاب مصنفها الذي خصصه لشرحها، وهي مصورة من مركز إحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى، وتحمل رقم (٨٦٤) وعدد أوراق هذه النسخة ورقتان، وعدد الأسطر (١٥) سطراً، في السطر الواحد (١٠) كلمات تقريباً، وقد كتبت بخط مشرقي واضح، واسم الناسخ لم يكتب عليها، لكن يظهر من اتفاق الخط وطريقة رسم الحروف؛ بأن النّاسخ للمنظومة هو ناسخ الشرح؛ وهو محمد بن الولي، وهذه النسخة واضحة وخالية من الطمس.

٢ـ وصف النسخة الخطية لشرح المنظومة المعتمدة في التحقيق:

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على نسخة خطية جاءت ضمن مجموع فيه عدة كتب، وهي مصورة من مركز إحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى، وتحمل رقم (٨٦٤) وعدد أوراق هذه النسخة (٢٠) ورقة، وعدد الأسطر (١١) سطراً، في السطر الواحد (١٣) كلمة تقريباً، وقد كتبت بخط مشرقي واضح، واسم الناسخ هو محمد بن الولي، وقد نسخت من نسخة بخط المؤلف، وهي مقابلة، وكتب على غلاف هذه النسخة: (كتاب: الذيل الطّويل لبيت ابن مالك الجليل، تأليف الفقيه النبيه الأديب الأريب الجامع للعلوم الذي لا يتقدم عليه في المنطوق والمفهوم؛ محمد بن عيسى بن يوسف الظفاري؛ جازاه الله بالإحسان وجعله علماً للزمان).

وهذه النسخة روجعت من قبل ناسخها؛ فكان يستدرك ما سقط منها فيكتبه في الحاشية، ثم يضع في نهايته كلمة «صح» وهي خالية من الطمس.

٣ـ نماذج من المخطوط:

الورقة الأولى من المنظومة

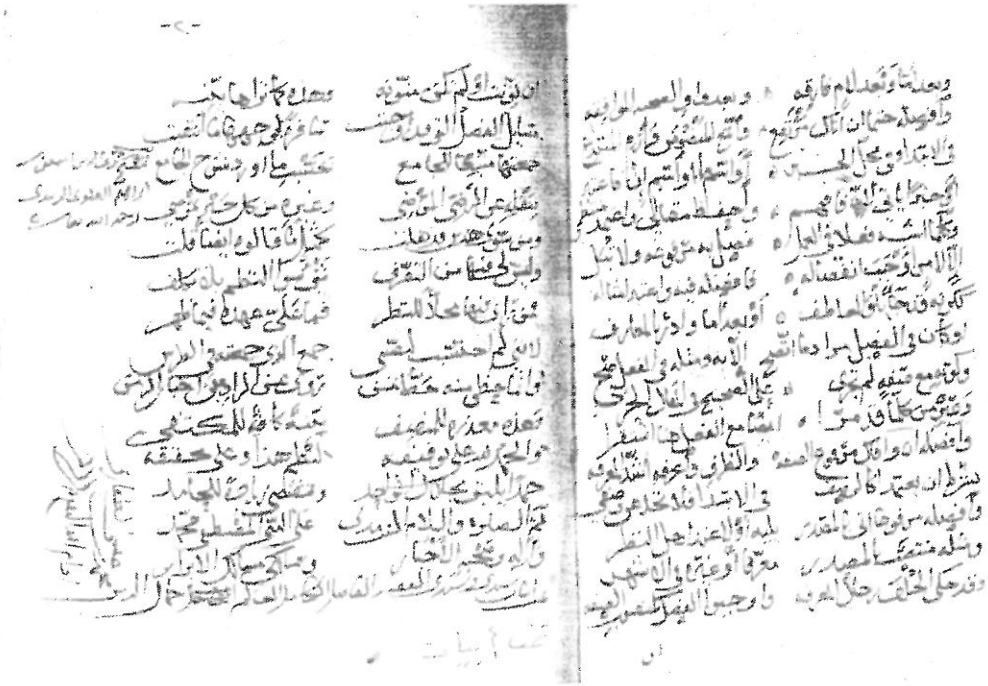

الورقة الثانية من المنظومة

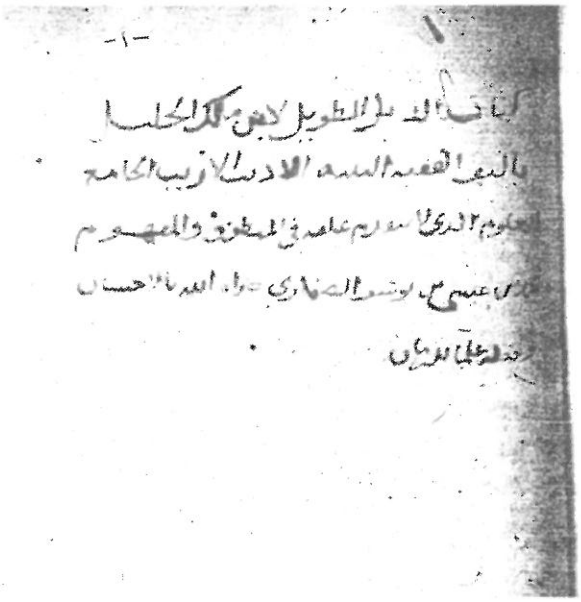

الورقة التي عليها عنوان شرح المنظومة

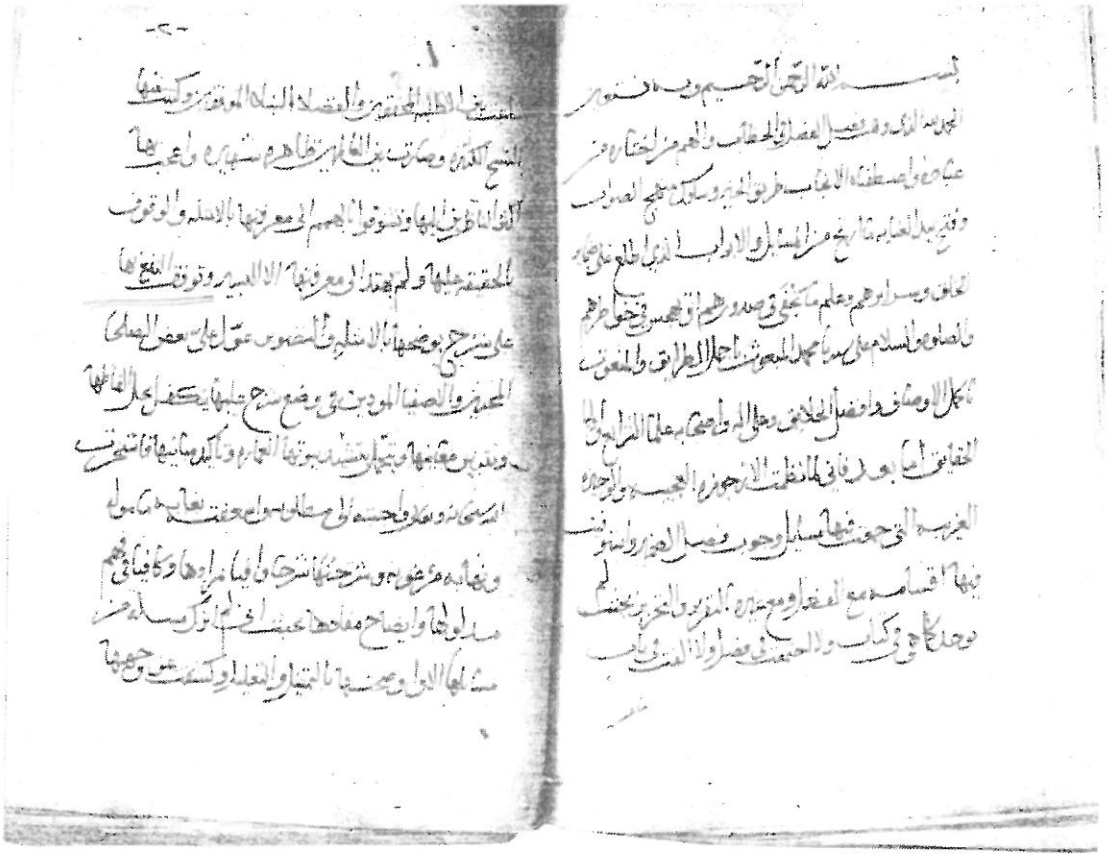

الورقة الأولى من شرح المنظومة

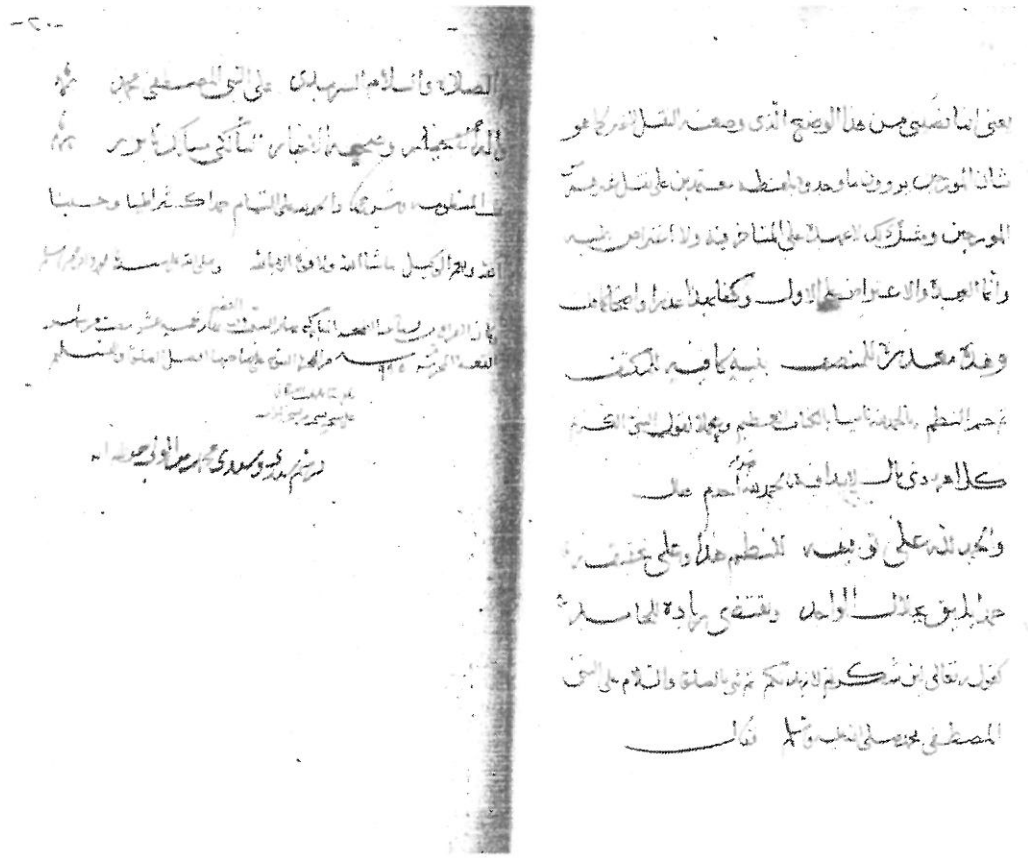

الورقة الأخيرة من شرح المنظومة

٤ـ المنهج المتبع في التحقيق:

سرت في تحقيق هذا الكتاب على النحو الآتي:

١ـ كتبت النّصّ وفقاً للقواعد الإملائية الحديثة.

٢ـ عزوت الآيات القرآنية إلى سورها، مع ذكر اسم السورة ورقم الآية وكتابتها بالرسم العثماني.

٤ـ عزوت الأحاديث النبوية إلى مصادرها.

٥ـ علّقت على المسائل النحوية تعليقاً علميّاً عند الحاجة إلى ذلك.

٦ـ وثّقت الأقوال والآراء الواردة في الكتاب بالرجوع إلى مؤلفات أصحابها إن تيسرت؛ وإلّا فمن كتب النحو المعتمدة.

٧ـ ترجمت للأعلام غير المشهورة.

٨ـ ضبطت الشواهد الشعرية والكلمات التي تحتاج إلى ضبط.

٩ـ خرجت الشواهد الشعرية؛ مع بيان بحر البيت، وقائله -إن أمكن- وشرحت المفردات اللغوية فيه إن دعت الحاجة إلى ذلك، وأوردت بعض الكتب النحوية التي استشهدت به؛ مراعياً في ذلك التسلسل التاريخي لوفاة مؤلفيها.

وأخيراً؛ أرجو أن أكون قد وفقت في خدمة هذا الكتاب؛ بهذا الجهد المتواضع الذي بذلته فيه؛ سائلاً المولى -عز وجل- أن ينفع به المسلمين عامّة وطلاب العلم خاصّة، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم؛ وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

٤ـ النص المحقّق

أولاً: المنظومة:

بسم الله الرحمن الرحيم

[١/أ]

وبه نستعين

١. قَالَ الإِمَامُ صَاحِبُ الأَلفِيَّهْ ... مَقَالَةً جَامِعَةً وَفِيَّهْ

٢. «وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ المُنْفَصِلْ ... إِذَا تَأَتَّى أَنْ يَجِيءَ المُتَّصِلْ»[(١)]

٣. قُلْتُ كَمَا يَدْرِي بِمَا أَقُولُ ... مَنْ عِنْدَهُ مِنْ فِطْنَةٍ مَحْصُولُ

٤. فَهَذِهِ قَاعِدَةٌ مُمَهَّدَهْ ... يَخْرُجُ عَنْهَا مَسَائِلٌ مُعَدَّدَهْ

٥. قَالُوا بِأَنَّ الفَصْلَ فِيهَا يَجِبُ ... وَكُلُّهَا لِعِلَلٍ تَنْتَسِبُ

٦. فَبَعْضُهُمْ مِنْهَا حَكَى اليَسِيرا ... وَالبَعْضُ مِنْهُمْ قَدْ حَكَى الكَثِيرا[(٢)]

٧. وَلَمْ أَجِدْ مُصَنَّفاً قَدْ حَصَرا ... عِلَّتَهَا وَبِالْجَمِيعِ اسْتَأْثَرا

٨. إِلَّا الرَّضِيَّ ذَا الفُنُونِ الجُمَّهْ ... نَجْمَ الهُدَى وَالدِّينِ نَاجِي الأُمَّهْ

٩. فَإِنَّهُ حَصَرَهَا وَقَرَّرا ... أَقْسَامَهَا مَحْصُورَةً[(٣)] وَحَرَّرا

١٠. فَصَارَ عِنْدِي حَصْرُهُ المُسْتَعْذَبْ ... أَفْضَلَ مَا يُحْفَظُ[(٤)] أَوْ يُطْلَبُ

١١. لَكِنَّهُ يَعْسُرُ حِفْظُ النَّثْرِ ... وَرُبَّمَا يَسْهُلُ حِفْظُ الشِّعْرِ

١٢. فَاخْتَرْتُ أَنْ أَنْظِمَ لِي مَنْظُومَهْ[(٥)] ... فِي حَصْرِهِ وَاضِحَةً مَعْلُومَهْ[(٦)]

١٣. مُقَلِّداً حَصْرَ الإِمَامِ الأَمْجَدِ ... نَجْمِ العُلُومِ الفَاضِلِ المُعْتَمَدِ

---

(١) ألفية ابن مالك ٧٨.

(٢) في الشرح: «كثيرا».

(٣) في الشّرح: «جميعها».

(٤) في الشّرح: «ما يسعى له ويطلب»، وبه يستقيم الوزن.

(٥) في الشرح: «أرجوزة».

(٦) في الشرح: «جَامِعَةً وَجِيزَةً».

١٤. وَلَمْ أُحَاوِلْ نَظْمَهَا بِالوَاحِدَهْ ... لِأَنَّ مِنْهَا[1] مَا جَرَى كَالقَاعِدَهْ

١٥. / مُذَيِّلاً بَيْتَ إِمَامِ الفَنِّ ... وَسَائِلاً مِنْ ذِي العَطَا وَالمَنِّ [١/ب]

١٦. إِصَابَةً لِمَسْلَكِ الصَّوابِ ... وَعِصْمَةً فِي مَوقِفِ الخِطَابِ

١٧. فَهَاكَهَا مَحْصُورةً مُحَرَّرَهْ ... حَرْرتُهَا لِمَنْ يُرِيدُ التَّبْصِرَهْ

١٨. تَفْصِيلُهَا أَنَّ الضَّمِيرَ المُتَّصِلْ ... بِفِعْلِهِ مُتَّصِلٌ لَا يَنْفَصِلْ

١٩. لَا فَرْقَ فِي المَرْفُوعِ والمُنْتَصِبْ ... وَهَذِهِ طَرِيقَةٌ لَمْ تُحْبَبْ

٢٠. إِلَّا إِذَا قُدِّمَ قَبْلَ الفِعْلِ ... أَوْ حُذِفَ الفِعْلُ فَقُلْ بِالفَصْلِ

٢١. أَوْ كَانَ فِي الفَصْلِ مُرَادٌ لَا يَتِمْ ... إِلَّا بِهِ كَحَصْرِهِ فَكُنْ فَهِمْ[2]

٢٢. أَوْ أَضْمِرِ الفِعْلَ وجُوباً وجَرَا ... مِثَالُهُ إِيَّاكَ والشَّرَّ احْذَرَا

٢٣. وَأَوْجِبِ الفَصْلَ لِثَانٍ مُتَّحِدْ ... مَعْ مِثْلِهِ، وَلَيْسَ مَرْفُوعاً وُجِدْ

٢٤. وَمِثْلُهُ مَعَ اخْتِلافِ الرُّتْبَةِ ... وَسَبقِ غَيْرِ أَعْرَفُ فِي الأَثْبَتِ

٢٥. أَوْرَدَهَا فِي الجَامِعِ الصَّغِيرِ ... فِي الْوَاجِبِ الفَصْلِ مِنَ الضَّمِيرِ

٢٦. وَافْصِلْهُ مَعْ إِلَّا وَلَيْسَ اسْتِثْنِي ... وَلا[3] يَكُونُ وَاحِدٌ فِي المَعْنَى

٢٧. وَمَا رَوَوا مِنْ نَحْوِ لَيْسِي عُلَّلا ... وَمِثْلُهُ فِي الشِّعْرِ «إِلَّاكِ» انْجَلا

٢٨. وَفَصْلَهُ قَدْ أَوجَبُوا إِنْ تَبِعَا ... لا التَّابِعَ النَّعْتَ فَكُنْ مُتَّبِعَا

٢٩. لَكِنَّهُ التَّوكِيدُ مِنْهُ وَالبَدَلْ ... وَالنَّسَقُ المَعْرُوفُ فَاعْرِفْهُ تَنَلْ

٣٠. / وَبَعْدَ إِمَّا[4] وَبَعْدَ لَامٍ فَارِقَهْ ... وَبَعْدَ وَاوِ الصُّحْبَةِ المُوَافِقَهْ [٢/أ]

٣١. وَافْصِلْهُ حَتْماً إِنْ أَتَاكَ مُرْتَفِعْ ... وَاتْبِعِ المَنْصُوصَ وَارْمِ المُبْتَدِعْ

---

(١) في الشرح: «فيها».

(٢) هذا البيت مؤخر في الشرح عن البيت الذي بعده.

(٣) في النسخة: «كلا» وما أثبته هو الصحيح؛ وهو موافق للمثبت في الشرح.

(٤) في النسخة: «أمّا» وما أثبته هو الصحيح.

٣٢. فِي الابْتِـــــدَا وَفِي مَحَـــلِّ الخَـــبَرْ ... أَوِ اسْـــمَ مَـــا أَوِ اسْـــمَ إِنْ فَاعْتَـــبِرْ

٣٣. أَوْ خَـــــبَراً يَـــأْتِي لِإِنَّ فَافْهَـــمِ ... وَاحْفَـــظْ مَقَـــالِي[1] وَاعْتَمِـــدْ مُنْتَظَـــمِ

٣٤. وَكُلَّـــمَا أَشْـــبَهَ فِعْـــلاً فِي العَمَـــلْ ... فَصِـــلْ بِـــهِ مَرْفُوعَـــهُ وَلَا تُبَـــلْ

٣٥. إِلَّا لِأَمْـــــرٍ أَوْجَـــبَ انْفِصَالَـــهُ ... فَافْصِلْـــهُ فِيـــهِ[2] وَاعْتَـــبِرْ أَمْثَالَـــهُ

٣٦. كَكَوْنِـــهِ قَـــدْ جَـــاءَ تِلْـــوَ العَاطِـــفِ ... أَوْ بَعْـــدَ إِمَّـــا وَادْرِ بِالْمَعَـــارِفِ

٣٧. أَوْ كَانَ فِي الفَصْـــلِ مُـــرَادُ مَـــا اتَّضَـــحْ ... إِلَّا بِـــهِ وَمِثْلُـــهُ[3] فِي الفِعْـــلِ صَـــحْ

٣٨. وَكَوْنِـــهُ مَـــعَ[4] صِفَـــةٍ لَمْ تَجْـــرِ ... عَـــلَى الصَّحِيـــحِ فِي المَقَـــالِ الـــحُرِ

٣٩. وَغَـــيْرُهُ مِـــنْ كُلِّ مَـــا قَـــدْ مَـــرَّا ... أَيْضـــاً مَـــعَ الفِعْـــلِ هُنَـــا اسْـــتَقَرَّا

٤٠. وَافْصِلْـــهُ إِنْ وَافَـــاكَ مَرْفُـــوعُ الصِّفَـــهْ ... وَالظَّـــرْفِ وَاعْرِفْـــهُ أَشَـــدَّ الـــمَعْرِفَهْ

٤١. بِـــشَرْطِ أَنْ يَعْتَمِـــدا كَالْوَصْـــفِ ... فِي الابْتِـــدَا فَـــلا تَحِـــدْ عَـــنْ وَصْفِـــي

٤٢. وَافْصِلْـــهُ مَرْفُوعـــاً أَتَـــى بِالْمَصْـــدَرِ[5] ... يَلِيـــهِ أَوْ لَا عِنْـــدَ أَهْـــلِ النَّظَـــرِ

٤٣. وَمِثْلُـــــهُ مُنْتَصِـــبٌ بِالـــمَصْدَرِ ... مُعَرَّفـــاً أَوْ غَـــيْرُهُ فِي الأَشْـــهَرِ

٤٤. وَقَـــدْ حَكَـــى الخَلْـــفَ رِجَـــالُ المَـــعْرِفَهْ ... وَأَوْجَبُـــوا الفَصْـــلَ كَمَنْصُـــوبِ الصِّفَـــهْ

٤٥. / إِنْ نُوِّنَـــتْ أَوْ لَمْ تَكُـــنْ مُنَوَّنَـــهْ ... وَهَـــذِهِ كَـــمَا تَرَاهَـــا بَيِّنَـــهْ [٢/ب]

٤٦. مَسَـائِلُ الفَصْـلِ الَّتِـي[6] قَـدْ وَجَبَـتْ ... سَـــافِرَةً لِوَجْهِهَـــا مَـــا انْتَقَبَـــتْ

٤٧. جَمَعْتُهَـــــا مُتَّبِعـــاً لِلْجَامِـــعِ ... بِحَسْـــبِ مَـــا أَوْرَدَ شَرْحُ الجَامِـــعِ

٤٨. بِنَقْلِـــهِ عَـــنِ الـــرَّضِي الْمَـــرْضِي ... وَغَـــيْرِهِ مِـــنْ كُلِّ حَـــبْرٍ مَـــرْضِي

---

(١) في الشرح: «كلامي».
(٢) في الشرح: «معه».
(٣) في الشرح: «كمثل».
(٤) في الشرح: «للمصدر».
(٥) في الشرح: «في».
(٦) في الشرح: «الذي» والصّواب ما هو في النظم.

٤٩. وَمِنْ سِوَى هَذَيْنِ قَدْ نَقَلْتُ ... كَمِثْلِ مَا قَالُوهُ أَيْضاً قُلْتُ

٥٠. وَلَيْسَ لِي فِيهَا مِنَ التَّصَرُّفِ ... شَيْءٌ سِوَى النَّظْمِ بِلا تَكَلُّفِ

٥١. فَمَنْ رَأَى فِيهَا مَحَلاً لِلنَّظَرْ ... فَمَا عَلَيَّ عُهْدَةٌ فِيمَا ظَهَرْ

٥٢. لِأَنَّنِي لَمْ أَحْتَسِبْ لِنَفْسِي ... جَمْعَ الَّذِي جَمَعْتُهُ فِي الطُّرْسِ[1]

٥٣. وَإِنَّمَا حَظِّيَ مِنْهُ حَظُّ مَنْ ... رَوَى عَنِ الرَّاوِينَ[2] أَخْبَارَ الزَّمَنْ

٥٤. فَهَذِهِ[3] مَعْذِرَةٌ لِلْمُنْصِفِ ... بَيِّنَةٌ كَافِيَةٌ لِلْمُكْتَفِ

٥٥. وَالْحَمْدُ للهِ عَلَى تَوفِيقِهِ ... لِنَظْمِ هَذا وَعَلَى تَحْقِيقِهِ

٥٦. حَمْداً يَلِيقُ بِجَلالِ الوَاحِدِ ... وَيَقْتَضِي[4] زِيَادَةً لِلْحَامِدِ

٥٧. ثُمَّ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ السَّرْمَدِي ... عَلَى النَّبِي المُصْطَفَى مُحَمَّدِ

٥٨. وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الأَخْيَارِ ... السَّالِكِي[5] مَسَالِكِ الأَبْرَارِ

تمت أبيات سيدي وسندي الفقيه الفاضل الكامل العالم جمال الدين محمد عيسى الظفاري أدام الله النفع به.

(١) في الشرح: «طرسي».
(٢) في الشرح: «الحاكين».
(٣) في الشرح: «وهذه».
(٤) في النظم: «ومقتضي».
(٥) في النظم: «وسالكي».

ثانياً: شرح المنظومة:

الذيل الطّويل [لبيت][1] ابن مالك الجليل

تأليف الفقيه النبيه الأديب الأريب الجامع للعلوم الذي لا يتقدم عليه في المنطوق والمفهوم؛ محمد بن عيسى بن يوسف الظَّفَاري؛ جازاه الله بالإحسان وجعله علماً للزمان.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من النسخة.

/ بسم الله الرحمن الرحيم [٢/ أ]

وبه نستعين

الحمد لله الذي وهب فضل الفصل في الخطاب، وألهم من اختاره واصطفاه من عباده الأنجاب طريقَ الخير وسلوك منهج الصواب، وفتح بيد العناية ما ارتج من المسائل والأبواب، الذي اطلع على ضمائر الخلق وسرائرهم، وعلم ما يخفى في صدورهم، أو يهجس في خواطرهم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث بأجمل الطرائق، والمنعوت بأكمل الأوصاف، وأفضل الخلائق، وعلى آله وأصحابه، علماء الشرائع، وأولياء الحقائق.

أما بعد، فإني لما نظمت الأرجوزة العجيبة، والوجيزة الغريبة، التي جمعت فيها مسائل وجوب فصل الضمير، واستوفيت فيها أقسامه مع الفصل، ومع غيره بالتقرير والتحرير، بحيث لم توجد كما هي في كتاب، ولا اجتمعت في فصل ولا ألفت في باب،/ شاعت بين الطلبة المحققين، والفضلاء النبلاء الموفقين، وكتبت [٢/ ب] منها النسخ الكثيرة، وصارت بين العالمين ظاهرة شهيرة، وأعجب بها أكثر الناظرين إليها، وتشوفوا بالهمم إلى معرفتها بالأمثلة، والوقوف بالحقيقة عليها، ولم يهتد إلى معرفتها إلا اليسير، وتوقف النفع بها على شرح يوضحها بالأمثلة والتصوير، عوّل عليّ بعض الصلحاء المحبين، والأصفياء المودّين في وضع شرح عليها يتكفل بحل ألفاظها وتبيين معانيها، ويتجمّل بتشييد بيوتها العمارة، وتأكيد مبانيها، فاستخرت الله -سبحانه وتعالى- وأجبته إلى مطلوبه، وأسعفته بغاية مأموله، ونهاية مرغوبه، وشرحتها شرحاً وافياً بمرادها، وكافياً في فهم مدلولها، وإيضاح مفادها، بحيث إني لم أترك مسألة من مسائلها إلا وأوضحتها بالتمثيل والتعليل، وكشفت عن وجهها / قناع اللبس، وجليتها في محلى الاتضاح للناظر الكليل، إلا في بعض مسائلها [٣/ أ] التي تحتاج إلى كثرة بسط الأمثلة، فأكتفي فيها بمثال واحد لفرد مسألة يعرف منه نظائرها من باقي المسائل المهمة؛ خشية من التطويل بالتمثيل، وكراهة من أن يجعل ذلك في وضعي ذريعة إلى الاعتراض عليه بالقال والقيل، حتى صار

هذا الشرح لهذه المنظومة من الشروح المستجادة، ومن جملة الأوضاع المستحسنة، والمؤلفات المستفادة، ولا عجب إذا عثرت على كنوز هذه المنظومة البديعة؛ إذ أتيت على خباياها المستورة في زواياها المنيفة، حتى كنت من غيري بمعرفتها أحق وأحرى؛ لأني صاحب البيت، وصاحب البيت بالذي فيه أدرى، ومن نظر إلى هذا الوضع الأول، وهذا الوضع الآخر، وتحقق ما اجتمع فيها من التحقيق الباهر، والتدقيق الفاخر، عرف المطابقة بين المنثور/ منهما والمنظوم، وتحقق أن الذي يدل [٣/ ب] عليهما من سما العلم من التحقيق لغير قدر معلوم، فالحمد لله على ذلك، وأسأله التوفيق لسلوك هذه المسالك.

وسأذكر في أول هذا الشرح فصلاً أذكر فيه الأمر الباعث لي على نظم هذه المنظومة، ومن أي باب دخلت إلى مقاصدها، وسلكت في مسالكها المعلومة، فأقول:

فصل

اعلم أنّ الشيخ الإمام جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الأندلسي -رحمه الله تعالى- قال في ألفيته:

وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُنْفَصِلْ إِذَا تَأَتَّى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلْ[1]

ورأيت بعض الشراح قال: إنّ الشيخ نظم في هذا البيت القاعدة المشهورة بين النحويين، وهي: (لا فصل مع إمكان الوصل)[2].

ومعنى هذه القاعدة: أنّ الوصل هو الأصل، ولا يجوز العدول عنه/ مهما [٤/ أ] أمكن، فإذا لم يمكن جاز العدول عنه، وعدم الإمكان يشمل التّعذر وغيره من الأغراض التي يجب لأجلها فصل الضمير المتصل، ويكون في مسائل كثيرة، وله مباحث حسنة، وتعريفات شهيرة، وكنت حريصاً على حصرها، ولم أجد أحداً صرّح

(١) ألفية ابن مالك ٧٨.

(٢) ينظر: أوضح المسالك ٩٢، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ١/ ٢٩١ ومابعدها.

بذلك، وإنما يذكر بعضهم شيئاً من مسائلها، ثم يحيل على القاعدة المذكورة، ويكتفي بها في مقام التفصيل، وكانت النفس متشوِّفة إلى ضابط يضبطها، أو قانون كلي يجمعها، حتى عثرت على كلام العلامة المحقق، والإمام الفاصل المدقق نجم الدين[1]، نقله العلامة خاتمة الفضلاء المتقنين، شرف الملة والدين، أبو الذّبيح إسماعيل بن العلامة برهان الدين إبراهيم العلوي الزَّبيدي[2] -رحمهم الله تعالى- في شرحه لجامع ابن هشام الصغير[3]، وأنه حاول في كلامه حصر/ مسائل الفصل [٤/ب] الواجبة مرتبة كلاماً عجيباً، وتقسيماً جامعاً غريباً، ورغبت في حفظه إلا أنه لما كان نثراً، والنثر يعسر حفظه، اخترت نظمه في أرجوزة وجيزة يسهل حفظها على الراغب، ويتعين فهمها بعد الحفظ على المحصّل الطالب، وجعلت بيت ابن مالك المذكور أساساً لبنيانها، وعلماً هادياً يستدل به في وعر مسلكها، وقصر بنيانها، وسميته: (الذيل الطويل لبيت ابن مالك الجليل)؛ لأنه كالذيل عليه، أو كالتتمة لما يحتاج من التفصيل إليه، وأرجو من كرم المولى الجزيل، وفضله الشامل العريض الطويل ألّا أكون في وضع هذا الذيل مثل حاطب ليل[4]، أو

(١) هو الرّضي محمّد بن الحسن الإستراباذي؛ وذكر ذلك في شرحه على كافية ابن الحاجب ٢/ ٤٢٧.

(٢) هو أبو الفداء إسماعيل بن إبراهيم بن عبدالله بن عبدالرحمن بن محمد بن يوسف العلوي الزبيدي الشافعي؛ ولد سنة ٨٩٠هـ في مدينة زبيد، ونشأ بها، وهو من بيت علم ورياسة وثروة، توفي في شهر ذي الحجة سنة ٩٤٩هـ في مدينة زبيد. تنظر ترجمته في: ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا ١/ ٤٦٣، والنور اللائح في مشايخ صالح ١٨٦/ أ.

(٣) هو: السّراج المنير شرح الجامع الصغير في النحو. منه نسخة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، رقم الحفظ ٩٣٣ ف. وقد حقق الدكتور ناصر كريري جزءاً منه في رسالته للدكتوراه في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، من أول الكتاب إلى نهاية باب التحذير والإغراء ينظر الرسالة: من ١/ ٤٠١ إلى ١/ ٤١٩، وختم هذا النقل عن الرضي بقوله: (هذا محصّل ما في الرضي مع زيادة يسيرة من غيره) ١/ ٤١٩.

(٤) هذا مثل ورد في مجمع الأمثال ١/ ٤٥٩ بلفظ: «أخبط من حاطب ليل»؛ لأنّ الذي يحتطب ليلاً يجمع كلّ شيء مما يحتاج إليه وما لا يحتاج إليه؛ فلا يدري ما يجمع. وقال في العين ٣/ ١٧٤ ويقال للمخلط في كلامه، أمره: «حاطب ليل» مثلاً له؛ لأنه لا يتفقد كلامه كحاطب الليل لا يبصر ما يجمع في حبله من رديء وجيد.

جالب رجْل وخيل[1]، فاستحق مقت الماقتين، وأعرّض عرضي للرشق من ألسنة الأعداء الشامتين، وإلى هنا تمام الفصل،/ وإنما صدّرته بالفصل؛ لأنه كالشرح [٥/أ] والفهرسة لما يأتي بعده من الكلام الذي قلت فيه: وهو أول المنظومة:

١. قَالَ الإِمَامُ صَاحِبُ الأَلفِيَّهْ ... مَقَالَةً جَامِعَةً وَفِيَّهْ

٢. «وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ المُنْفَصِلْ ... إِذَا تَأَتَّى أَنْ يَجِيءَ المُتَّصِلْ»[2]

٣. قُلْتُ كَمَا يَدْرِي بِمَا أَقُولُ ... مَنْ عِنْدَهُ مِنْ فِطْنَةٍ مَحْصُولُ

٤. فَهَذِهِ قَاعِدَةٌ مُمَهَّدَهْ ... تَخْرُجُ[3] عَنْهَا مَسَائِلٌ مُعَدَّدَهْ

٥. قَالُوا بِأَنَّ الفَصْلَ فِيهَا يَجِبُ ... وَكُلُّهَا لِعِلَلٍ تَنْتَسِبُ

٦. فَبَعْضُهُمْ مِنْهَا حَكَى اليَسِيرا ... وَالبَعْضُ مِنْهُمْ قَدْ حَكَى كَثِيرا[4]

٧. وَلَمْ أَجِدْ مُصَنَّفاً قَدْ حَصَرا ... عِدَّتَهَا وَبِالْجَمِيعِ اسْتَأْثَرا

٨. إِلَّا الرَّضِيَّ ذَا الفُنُونِ الجَمَّهْ ... نَجْمَ الهُدَى وَالدِّينِ نَاجِي الأُمَّهْ

٩. فَإِنَّهُ حَصَرَهَا وَقَرَّرا ... أَقْسَامَهَا مَحْصُورَةً وَحَرَّرا

١٠. / فَصَارَ عِنْدِي حَصْرُهُ المُسْتَعْذَبُ ... أَفْضَلَ مَا يُسْعَى لَه[5] وَيُطْلَبُ [٥/ب]

١١. لَكِنَّهُ يَعْسُرُ حِفْظُ النَّثْرِ ... وَرُبَّمَا يَسْهُلُ حِفْظُ الشِّعْرِ

١٢. فَاخْتَرْتُ أَنْ أَنْظِمَ لِي أُرْجُوزَهْ ... فِي حَصْرِهِ جَامِعَةً وَجِيزَهْ

١٣. مُقَلِّداً حَصْرَ الإِمَامِ الأَمْجَدِ ... نَجْمِ العُلُومِ الفَاضِلِ المُعْتَمَدِ

١٤. وَلَمْ أُحَاوِلْ نَظْمَهَا بِالوَاحِدَهْ ... لِأَنَّ مِنْهَا مَا جَرَى كَالقَاعِدَهْ

١٥. مُذَيِّلاً بَيْتَ إِمَامِ الفَنِّ ... وَسَائِلاً مِنْ ذِي العَطَا وَالمَنِّ

١٦. إِصَابَةً لِمَسْلَكِ الصَّوَابِ ... وَعِصْمَةً فِي مَوقِفِ الخِطَابِ

(١) كلمة «رجْل» بإسكان الجيم، جمع راجل وهو الماشي على رجليه، ومراده من «الخيل» هنا الفوارس.

(٢) ألفية ابن مالك ٧٨.

(٣) في النظم: (يخرج).

(٤) في النظم: (الكثير).

(٥) في النظم: (ما يحفظ أو يطلب).

تفصيل ما أُجمل من القاعدة وتمثيل مسائلها المنتشرة الزائدة.

واعلم وبالله الاستعانة، ومنه يطلب الفتح والإبانة: أنّ أصل الضمائر الضمير المتصل المستتر؛ لأن وضعها على الاختصار، وهو أخصرها، ثم المتصل البارز عند خوف اللبس بالاستتار؛ لكونه أخصر من المنفصل، ثم المنفصل عند/ تعذر الاتصال[1]، وهذا [٦/أ] هو المقصود بالذات والعرض، وغيره إنما يذكر على سبيل المناسبة والغرض.

ثم اعلم أيضاً أنّ الضمير المنفصل الذي نتكلم عليه في هذه المنظومة ينقسم إلى أربعة أقسام؛ لأنّه إذا دخل في الكلام فتارة يكون مع فعل، وتارة يكون مع شبه فعل، وتارة يكون مع حرف، وتارة يكون وليس معه شيء من هذه الثلاثة، وقد قُدِّم القسم الأول؛ لقوته في التعلّق به فقال:

١٨. تَفْصِيلُهَا أَنَّ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلْ بِفِعْلِهِ مُتَّصِلٌ لَا يَنْفَصِلْ

معناه أنّ الأصل في الضمير المتصل بفعله أن يُؤتى به متصلاً، لا منفصلاً، وهذا معنى القاعدة: (لا فصل مع إمكان الوصل)، ثم إنّه قد يخرج عن هذا الأصل لعارض تعذّر أو غيره من الأغراض التي يجب معها فصل/ الضمير، [٦/ب] والأغراض كثيرة مع كل نوع من الأنواع الأربعة السابقة في التقسيم.

منها مع الفعل الاختصاص، وإليه أشرت في النظم بقوله[2]:

٢٠. إِلَّا إِذَا قُدِّمَ قَبْلَ الفِعْلِ .....

يعني: إلا إذا قصد اختصاص الضمير بالفعل الذي اتصل به، أي: قصره عليه بحيث لا يتعدى إلى غيره، فإنه يجب تقديمه لأجل غرض الاختصاص، مثاله قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[3] فإنّه لما قصد اختصاص «الإله» الواجب الوجود بالعبادة قدّم

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ٤٢٦، والسراج المنير للجامع الصغير ١/ ٤٠١.
(٢) هذا الأنسب كما هو مصحح على جانب المخطوط، والمذكور في السياق: (وإليه أشارت المنظومة بقولها).
(٣) من الآية ٥ من سورة الفاتحة.

الضمير المتصل في (نعبدك)؛ لمزيد الاهتمام به بالتقديم، وقصد اختصاصه بالفعل[1]، ولزم من تقديمه فصل الضمير المتصل؛ لأنه لا يمكن اتصاله بلا عامل يتصل، ولا يكون الضمير في حالة التقديم على الفعل إلا منصوباً والحالة هذه.

ومنها الحذف وإليه أشار بقوله:

..... أَوْ حُذِفَ الفِعْلُ فَقُلْ بِالفَصْلِ

يعني: أو حذف الفعل الذي اتصل به/ الضمير، فإنّه يجب انفصاله؛ لأنه [٧/ أ] لا بد للضمير المتصل من عامل يتصل [به][2]، وقد حذف العامل وهو الفعل ها هنا، والضمير المنفصل يستقل بنفسه، ولا يحتاج لعامل يتصل به، فيؤتى به والحالة هذه منفصلاً، مثاله: (إنْ إياه ضربت)، و(إنْ أنت ضربت) و﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾[3]، ومثله قول الشاعر:

فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعْكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ القُرُونُ الأَوائِلُ[4]

وتقرير القول في هذه المسألة؛ وهي مسألة الحذف المذكورة: أنّ الغرض من حذف الفعل في هذه الأمثلة غرض صناعي، وهو أن الأصل في الأول: (إن ضربت ضربت)، و(قل لو تملكون تملكون)، وقد اجتمع في هذه الأمثلة فعلان، مُفَسِّر ومُفَسَّر، والقاعدة أنه لا يجتمع المُفَسِّر والمُفَسَّر[5]، فحذف المُفَسِّر، وبقي المُفَسَّر، وبقي الكلام: (إنْ أنت ضربت)، و(إنْ إياه ضربت) بانفصال الضمير الذي كان

(١) ينظر: فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة ٢/ ٣٩١،

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) من الآية ١٠٠ من سورة الإسراء.

(٤) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ١٣١.

وهو من شواهد: شرح التسهيل ١/ ١٤٩، وتوضيح المقاصد ١/ ٣٦٩، وتمهيد القواعد ١/ ٥١٥، والمقاصد النحوية ١/ ٢٩٠، والتصريح ١/ ٣٣٤.

ووجه الاستشهاد بهذا البيت: انفصال الضمير في قوله: «فإن أنت»؛ لأنه أضمر العامل، وهو فعل الشرط، والتقدير: فإن ضللت لم ينفعك علمك؛ فأضمر «ضللت» لفهم المعنى؛ فلذلك انفصل الضمير.

(٥) ينظر: شرح الألفية لابن عقيل ١/ ٤٧٠.

متصلاً/ بالفعل المحذوف؛ إذ لا يمكن تركه متصلاً؛ لعدم عامل يتصل به، وأما [٧/ ب] الآية الكريمة ففيها خلاف بين النحويين والبيانيين:

قال الزمخشري[١] وأبو البقاء[٢] وأهل البيان[٣]: (الأصل «لو تملكون تملكون» حذف الفعل الأول فانفصل الضمير). نقله ابن هشام في المغني[٤] عن الزمخشري[٥] وهؤلاء.

وقال البصريون: بل الآية من باب «التمس ولو خاتماً من حديد»[٦] يعني (كل باب جاءت فيه «كان» بعد «لو» و«إن» الشرطيتين، وكان الاسم ضمير ما عُلِم من غائب أو حاضر) تقديره في المثال: التمس ولو كان الملتمس خاتماً من حديد، وتقديره في الآية: (ولو كنتم) فالفعل مقدر بعدها بدون تفسير.[٧]

قال في المغني: (ورُدَّ كلام البصريين بأنّ المعهود بعد «لو» حذفُ «كان» ومرفوعها معاً، فقيل الأصل: لو كنتم أنتم، فحُذفا وبقي التوكيد، وفيه نظر؛ للجمع بين الحذف والتوكيد)[٨]. انتهى كلام المغني.

ومنها/ الإضمار، وإليه أشار بقوله: [٨/ أ]

٢٢. أَوْ أَضْمِرِ الفِعْلَ وجُوباً وجَرَا مِثَالُهُ إِيَّاكَ والشَّرَّ احْذَرا

يعني: أو أضمر الفعل وجوباً، وذلك في باب التحذير، وحذفه هاهنا لضيق المقام، ولما حذف الفعل والضمير متصل به؛ لأنّ أصل إيَّاك والشر: باعَدَكَ

(١) ينظر: الكشاف ٢/ ٣٧٦.
(٢) ينظر: التبيان ٢/ ٨٣٣.
(٣) وهم البلاغيون؛ ينظر: مراقي المجد لآيات السّعد ٢/ ٦٢٤.
(٤) ينظر المغني ٣٤١، و٧٨٤.
(٥) ينظر: الكشاف ٢/ ٣٧٦.
(٦) هذا حديث أخرجه البخاري في صحيحه ٨/ ٧، ومسلم في صحيحه ٤/ ١٤٣ عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: «انظر ولو خاتماً من حديد».
(٧) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٦٢، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٢٢، وأوضح المسالك ١١٣.
(٨) المغني ٣٤٢.

الـشَّر[1]، وهـو ممتنـع في غـير ظَـنَّ، وفَقَـدَ[2]؛ أي: ممتنـع كـون الفاعـل والمفعـول ضميرين متصلـين لـشيء واحـد في فعـل واحـد، فَيُفْصَـل لذلـك ويُقَـدَّم، ويصـير الـكلام (إيـاك والـشر)[3]، وقـد ظهـر مـن هـذا الـكلام أنّ الغـرض مـن حـذف الفعـل في هـذه المسـألة صناعـي ومعنـوي.

ثم قال النظم مشيراً إلى الحصر، وهو نوع من أنواع الغرض فقال:

٢١. أَوْ كَانَ فِي الفَصْـلِ مُـرَادٌ لَا يَتِـمْ إِلَّا بِـهِ كَحَـصْرِهِ فَكُـنْ فَهِـمْ

يعنـي: ويفصـل الضمـير المتصـل إذا لم يتـم الغـرض بـه إلا منفصـلاً،/ ومثّلـه [٨/ ب] بالحـصر، والمـراد بالحـصر، وذلـك لأنّ المحصـور فيـه يجـب تأخيره، وإذا وجـب تأخيره وجـب فصلـه؛ لأنـه لا يمكـن وصلـه مـع تأخـره عـن الفعـل، مثـال حـصر الفاعليـة فيـه: مـا ضرب زيـداً إلا أنـت، أي: لا غـيرك ضاربـاً لـه، ومثـال حـصر المفعوليـة فيـه: مـا ضرب زيـد إلا إيـاك، أي: لا غـيرك مضروبـاً لـه.

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ٢/ ٧٣٩، وشرح التسهيل للمرادي ٨٥٨.
وهنـاك تقديـرات أخـرى أوردهـا النحاة؛ من ذلك: اتـق، احذر، باعـد، جانب، اجتنب. ينظر: الموشـح عـلى كافيـة ابـن الحاجـب ٢٦٥، والتذييـل والتكميـل ١٤/ ٩٠.

(٢) قـال ابـن مالك في التسـهيل ص٧٣: (وتختـصّ القلبية المتصرفـة و«رأى» الحُلمية والبصريّـة بجواز كون فاعلهـا ومفعولهـا ضميريـن متصلين متحـدي المعنى، وقـد يعامل بذلك «عَـدِمَ» و«فَقَـدَ») ومثال ذلك: ظَنَنْتُنِـي خارجـاً، وأنـت ظَنَنْتُكَ خارجـاً، وفَقَدْتُنِـي، ووَجَدْتُنِـي، وعَدِمْتُنِي. ينظر: شرح التسـهيل لابن مالـك، ٢/ ٩٢، والتذييـل والتكميل ٦/ ١٠٩_١١٣.

(٣) يبـدو أنّ المؤلـف في تقديـره هـذا متابـعٌ لابن الحاجـب؛ إذ يـرى أنّ الأصل: «اتقِك والأسـد» ولما كانوا لا يجمعـون بـين ضمـيري فاعـل ومفعولٍ لـشيءٍ واحد؛ أي: في غـير ما قُرّر فيـه من ظنّ وشـبهه، وليس هـذا منـه، عوَّضـوا بالنّفـس فصـار «اتقِ نفْسـك» ثم حذفـوا الفعـل؛ لكثرة الاسـتعمال، ثـم «النّفْس» لعـدم الحاجـة إليـه فانفصـل الضمـير فصـار «إيّـاك». ولم يرتـض الرّضي هـذا التقديـر؛ فقـال: (إنّ هذا الـذي ارتكبـه تطويـل مـستغنىً عنـه) ورأى أنّ الأولى أن يقـال هـو بتقديـر: إيـاك باعـدْ أو نَحِّ، وسـاغ الجمـع بـين الفاعـل والمفعـول الواحـد لكـون أحدهمـا منفصـلاً، كما جـاز: ما ضربـت إلا إيـاي. ينظر: شرح الكافيـة للـرضي ١/ ٥٧٢، وبهـذا يتضـح أنّ قـول المؤلـف: (كـون الفاعـل والمفعـول ضميريـن متصلـين لـشيء واحـد في فعـل واحـد) فيـه نظـر؛ لأنّ الضميريـن ليسـا متصلين؛ بـل أحدهمـا متصل، والآخـر منفصل.

قال بعضهم[1]: وحكم (إنَّما) حكم (إلَّا) في الحصر، فيفصل بعدها الضمير وجوباً، قال الفرزدق:

أَنَا الذَّائِدُ الحَامِي الذِّمَارَ وإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِم أَنَا أَوْ مِثْلِي[2]

ونازع أبو حيان في (إنَّما)، وقال: (إنّه لا يفصل حصر الضمير معها، واستدل بآيات منها: ﴿إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾[3]، ومنها: ﴿وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾[4]، وقال: لو كان الفصل فيها متعيناً لكان: إنما أشكو بثي وحزني إلى الله أنا، وإنما توفون أجوركم يوم القيامة أنتم).[5] انتهى كلام أبي حيان.

/ وقال بعض المحققين[6] بعد [أن][7] أورد كلامه هذا: (وفيه نظر)[8]. [٩/أ]

(١) هو ابن مالك رحمه الله في كتابه شرح التسهيل ١/ ١٤٨. وينظر: السراج المنير ١/ ٤١٠، والرائد الخبير بموارد الجامع الصغير ٢٠٦.

(٢) البيت من الطويل، وهو في ديوان الفرزدق ٢/ ١٥٢.
وهو من شواهد شرح التسهيل ١/ ١٤٧، والتذييل والتكميل ٢/ ٢١٥، والمغني ٣٨٨.
وجاء في التصريح ١/ ٣٣٥ (أنّ المعنى: ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا؛ لما كان غرضه أن يحصر المدافِع لا المدافَع عنه؛ فصل الضمير وأخّره، ولو وصله وقال: وإنما أدافع عن أحسابهم؛ لصار المعنى: أنه يدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم، وذلك غير متصوده).

(٣) من الآية ٨٦ من سورة يوسف.

(٤) من الآية ١٨٥ من سورة الأنعام.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٢/ ٢٢١.

(٦) هو إسماعيل العلوي الزبيدي، ينظر كتابه: السراج المنير للجامع الصغير ١/ ٤١١.

(٧) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٨) حرر العلماء القول في هذه المسألة فيما يأتي:
قال الدماميني في تعليق الفرائد ٢/ ٨٣: (وهذا هجوم بالتخطئة من غير تثبت) ثم نقل كلاماً جيلاً لبهاء الدين السبكي قال فيه: (كلام المصنف هو الصّواب، وليس منفرداً به، وتحقيق ذلك أنّ ابن مالك بنى كلامه على قاعدتين:
إحداهما: أن إنما للحصر وهو الذي عليه أكثر النّاس.
والثانية: أنّ المحصور بها هو الأخير لفظاً، وهذا الذي أجمع عليه البيانيون، وعليه غالب الاستعمال، وإذا ثبت لنا هاتان القاعدتان صحّ ما ادعاه؛ لأنك لو وصلت لما فهم والتبس).
وقال ابن هشام: (وقول أبي حيّان... وهم؛ لأنّ الحصر فيهنّ في جانب الظرف لا الفاعل. ألا ترى أنّ المعنى: ما أعظكم إلا بواحدة، وكذلك الباقي). المغني ٣٨٨.

ثم قال النظم:

٢٣. وَأَوْجِبِ الفَصْلَ لِثَانٍ مُتَّحِدْ مَعْ مِثْلِهِ، وَلَيْسَ مَرْفُوعاً وُجِدْ

يعني: وأوجب الفصل لثاني ضميرين اتصلا بعامل فعل أو اسم في معناه، وإنما فصله عن الأول بقوله: (وَأَوْجِبِ الفَصْلَ) بواو الاستئناف وبالفعل؛ للمغايرة بينهما من حيث إنّ الأول ضمير اتصل بالفعل، وهاهنا ضميران تواليا في فعلٍ فاستحق أن يكون قسماً آخر ومفرداً بالذكر، وجُعِل في سياق قسم الفعل؛ لأنه الأكثر فيه، وهو يشتمل على مسألتين:

المسألة الأولى: أن يتوالى ضميران وهما متحدا الرتبة في التعريف، والأول غير مرفوع، وقد انطبق النظم عليها بصورتها، وقيّدها بقوله: (وَأَوْجِبِ الفَصْلَ لِثَانٍ/ مُتَّحِدْ)؛ إشارة إلى صورة المسألة، وهو توالي ضميرين متحدين، [٩/ ب] ثم قال: (مَعْ مِثْلِهِ)، وزاده تأكيداً لما علم من لفظ (مُتَّحِدْ)؛ لأنّ الاتحاد بالشيء إنما يكون مع مماثلة ذلك الشيء.

وقوله: (وَلَيْسَ مَرْفُوعاً وُجِدْ) هذه الجملة حال من المضاف الذي هو (مثل)، قيّد بها وجوب فصل الضمير الثاني في هذه المسألة بأن يكون الأول منصوباً أو مخفوضاً.

مثال ما استجمع الشروط: علمتني إياي، في المتكلم، وعلمتك إياك، في المخاطب، وعلمته إياه، في الغائب، ومن هذه الأخيرة قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾[1] وإنّما وجب الفصل للضمير في هذه الأمثلة الثلاثة؛ لاستثقال اتصالهما، وإيهامه التكرار؛ حيث كانا متوافقين.

(١) من الآية ١١٤ من سورة التوبة.

وهذه المسألة/ من جملة ما فصل لغرض، وإنما كان كذلك؛ لأنّ الفصل إنّما [١٠/أ] كان للتخفيف، وخشية الإيهام، ولا شك أنّ التخفيف عند أهل العربية غرض مطلوب، والإيهام عندهم مقصد محبوب، وأما قول الشاعر:

لِوَجْهِكَ فِي الإِحْسَانِ بَسْطٌ وَبَهْجَةٌ أَنَالَهُمَاهُ قَفْوُ أَكْرَمِ وَالِدِ[1]

وقول الآخر:

وَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِي تَطِيبُ لِضَغْمَةٍ لِضَغْمِهِمَاهَا يَقْرَعُ العَظْمَ نَابُهَا[2]

فشاذ لا يقاس عليه، ولا ينقض به ما قُرِّر.

ومعنى البيت الأخير: وقد رضيت نفسي لشدة الحوادث لضغمة، أي: عضة من سَبُعَيْنِ لِعِظَمِهما تلك العضّة يدقّ عظمي ناب تلك العضّة.

وإلى المسألة الثانية أشار بقوله:

٢٤. وَمِثْلُهُ مَعَ اخْتِلافِ الرُّتْبَةِ وَسَبقِ غَيْرِ أَعْرَفُ فِي الأَثْبَتِ

يعني بذلك: أنّ حكم الضميرين الأوّلين المتحدي الرتبة بشرطهما/ السابق [١٠/ب] ثبت مثله [للضميرين المختلفي الرتبة إذا سبق فيهما غير الأعرف، وقد تقرر حكم الضميرين المتحدي الرتبة، وأنّه وجوب فصل الضمير الثاني منهما، فكذلك هنا يجب فصل ثاني الضميرين نحو: مال زيد مَلَّكَهُ إيَّاي، أو مَلَّكَهُ إيَّاك، وإنما وجب فصل الثاني في هذه المسألة كراهة تقدم غير الأعرف وهو الأضعف، على

(١) البيت من الطويل، ولا يعلم قائله.
وهو في توضيح المقاصد ١/ ٣٧٦، وأوضح المسالك ١/ ١٠٥، والمقاصد النحوية ١/ ٣١٨.
والشاهد فيه: «أنالهماه» باتصال الضميرين والأول منصوب والرتبة متحدة، وذلك شاذ كما ذكر المؤلف.

(٢) البيت من الطويل، وهو لمُغلِّس بن لقيط في شرح التسهيل ١/ ١٥١، والتذييل والتكميل ٢/ ٢٢٨.
وينسب للقيط بن مرة الأسدي في الحماسة البصرية ١/ ٣٠٨، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٤٩٥.
والشاهد فيه: «لضغمهاها» باتصال الضميرين والأول مخفوض، و«ها» من «ضغمهاها» ضمير الضغمة، وانتصابه انتصاب المصدر، وفاعل المصدر محذوف، والتقدير: لضغمي إياهما الضغمة.

الأعرف وهو القوي، فيما هو كالكلمة الواحدة، وهو الفعل مع ضميره المتصل المرفوع. قال سيبويه: (ولم نسمع عن العرب في هذه المسألة إلا الفصل)[1].

وذكرها ابن هشام في كتابه الجامع الصغير في الواجب الفصل من الضمير[2]، وإليه أشار بقوله:

٢٥. أَوْرَدَهَا فِي الجَامِعِ الصَّغِيرِ [فِي][3] الْوَاجِبِ الفَصْلِ مِن الضَّمِيرِ

وقد صحّ عن سيبويه أنّه المسموع عن العرب، وأنّ الوصل فيه قبيح لا يُتَكَلَّمُ به، أي: ممنوع، كما نقله ابن مالك في شرح التسهيل[4]، ولا شك أنّ كلام سيبويه/ مقدّم على غيره؛ إذ هو الإمام المتبوع في هذا الفن. [١١/أ]

إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا فَإِنَّ القَولَ مَا قَالَتْ حَذَامِ[5]

ثم قال:

٢٦. وَافْصِلْهُ مَعْ إِلَّا وَلَيْسَ اسْتِثْنِي وَلا يَكُونُ واحِدٌ فِي المَعْنَى

أي: وافصل الضمير المتصل إذا وقع مع «إلّا» و«ليس» و«لا يكون» في الاستثناء بهن، ويكون الفصل بالضمير واجباً كما أشار إليه بصيغة الأمر نحو: زيد قام القوم ليس إياه، أو لا يكون إياه، ومثلهما «إلّا» مطلقاً في الاستثناء، وفي غيره يجب الفصل بعدها نحو: زيد قام القوم إلا إياه، وإنما وجب الفصل مع «ليس» و«لا يكون» مع أنهما فعلان ناسخان، والمتقرر في الأفعال الناسخة جواز

(١) ينظر: الكتاب ٢/ ٣٦٤.

(٢) ينظر: الجامع الصغير ٢٠، ٢١.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من النسخة، ومثبت في النظم.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ١/ ١٥١. وأجاز المبرد وكثير من القدماء الوصل. ينظر: شرح التسهيل ١/ ١٥٢، والتذييل والتكميل ٢/ ٢٣٣.

(٥) البيت من الوافر، وهو للجَيم بن صَعب في المقاصد النحوية للعيني ٤/ ١٨٤٧، وينسب له أو لدَيْسَم بن طارق في اللسان «حذم» ١٢/ ١١٩.
وبلا نسبة في أمالي ابن الشجري ٢/ ١١٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٠١.

الأمرين، الفصل والوصل؛ لأنهما حلّا محلّ «إلَّا» في الاستثناء بهما، ولا يقع الضمير بعد «إلَّا» إلَّا منفصلًا، فكذا ما وقع موقعها كـ«ليس» و«لا يكون»، وإنما أضاف/ في [١١/ب] النظم «ليس» إلى الاستثناء إشارة إلى أن «إلَّا» يفصل معها الضمير، وإن كانت لغير الاستثناء، كالموصوف بها، ولا كذلك «ليس» و«لا يكون»، بل لا يفصل الضمير بعدهما إلَّا في الاستثناء بهما لا غير، فلذلك أضيفت «ليس» إلى لفظ الاستثناء، وقال بعده: (وَلا يَكُونُ واحِدٌ فِي المعْنَى)، أي: هي كـ(ليس)، ثم قال في النظم:

٢٧. وَمَا رَووا مِنْ نَحْوِ لَيْسِي قَدْ عُلَّلا وَمِثْلُهُ فِي الشِّعْرِ «إِلَّاكِ» انْجَلا

أي: وما رووا بالوصل من نحو قول الشاعر:

عَدَدْتُ قَومِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ القَومُ الكِرَامُ لَيْسِي[(١)]

ومن نحو قوله أيضاً:

وَمَا عَلَيْكِ إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا أَنْ لا يُجَاوِرَنَا إِلَّاكِ دَيَّارُ[(٢)]

فهو ضرورة، والضرورة لا ينقض بها المقرر[(٣)].

ثم قال في النظم:

٢٨. وَفَصْلُهُ قَدْ أَوجَبُوا إِنْ تَبِعَا لا التَّابِعَ النَّعْتَ فَكُنْ مُتَّبِعَا

(١) البيت من مشطور الرجز، وهو لرؤبة في ديوانه ١٧٥.
وهو من شواهد: شرح التسهيل ١/ ١٣٦، ١٥٥، والتذييل والتكميل ٢/ ١٨٥، والمغني ٢٣٥.
والشاهد فيه: «ليسي» حيث وصل مع ليس؛ وهذا الوصل ضرورة لإقامة الوزن.

(٢) البيت من البسيط، ولا يعلم قائله.
ينظر: الخصائص ١/ ٣٠٧، و٢/ ١٩٥، وشرح التسهيل ١/ ١٥٢، والتذييل والتكميل ٢/ ٢٣٣.
والشاهد فيه: «إلاك» حيث وصل مع «إلَّا» وهو ضرورة لا يقاس عليه.

(٣) خلافاً لابن الأنباري في إجازته الوصل في السعة، قال ابن مالك: (والأكثرون على أن الاتصال فيه لم يستبح إلا للضرورة؛ لأنّ حق الضمير الواقع بعد إلا الانفصال اعتباراً بأن إلا غير عاملة، ومن حكم على إلا بأنها عاملة لم يعدّ هذا من الضرورات) شرح التسهيل ١/ ١٥٢. والتذييل والتكميل ٢/ ٢٣٤.

يعني: أوجب النحاة فصله، أي: الضمير المتصل إن تبعا -بألف الإطلاق-/ [١٢/أ] وقوله: (لا التَّابِعِ النَّعْتَ) استدراك من لفظ (تَبِعَ) الصادق بجميع التوابع الخمسة، أخرج به النعت، فإنه لا يصلح تابعاً في النعت، ولا متبوعاً كما تقرر؛ لأنّ الضمير لا ينعت ولا ينعت به[١]، وخرج به عطف البيان؛ لأنّ عطف البيان حكمه في الجوامد حكم النعت في المشتقات، فلا ينعت ولا ينعت به أيضاً[٢]، فإذا خرج النعت، وعطف البيان، بقي التوكيد والبدل والنسق، وإليها أشار النظم بقوله:

٢٩. لَكِنَّهُ التَّوكِيدُ مِنْهُ وَالبَدَلْ وَالنَّسَقُ المَعْرُوفُ فَاعْرِفْهُ تَنَلْ

مثال التوكيد: ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾[٣] ومثال البدل، قولك بعد ذكر أخيك: لقيت زيداً إياه، ومثال عطف النسق، قولك: جاءني زيد وأنت، وإنّما وجب فصل الضمير في هذه الأبواب الثلاثة؛ لأنّ التوكيد -والمراد به هاهنا التوكيد اللفظي- إعادة الأول بلفظه، ولا لفظ للأول؛ لأنّه واجب الاستتار،/ ولما [١٢/ب] اضطر إلى توكيده أتى بالضمير المؤكّد منفصلاً[٤]؛ لأنه قدر الإمكان، وهو أقرب إلى المؤكّد من الظاهر؛ لأنّه ضمير مثله، ولأنّ البدل لا يأتي إلا بعد المبدل منه، ولا يتصل بالفعل؛ ضرورة تقدم المبدل منه، ولأنّ العطف النسقي يفصل فيه بين المعطوف عليه والمعطوف بحرف العطف، فوجب فصله لعدم ما يتصل به مع الفصل، ولحاجة العطف، والله أعلم.

ثم قال النظم:

٣٠. وَبَعْدَ إِمَّا وَبَعْدَ لَامٍ فَارِقَهْ وَبَعْدَ وَاوِ الصُّحْبَةِ المُوَافِقَهْ

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٠٦.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٩٤، وشرح الألفية لابن الناظم ٥١٧.

(٣) من الآية ٣٥ من سورة البقرة.

(٤) في النسخة: متصلاً، وما أثبته هو الصّواب.

وهذا أحد الأقسام الأربعة، وهو أن يكون الضمير مع الحرف، يعني: وأوجب النحاة فصل الضمير بعد إمّا التفصيلية[1]، نحو: جاءني إمّا أنت أو زيد، ونحو قول الشاعر:

إِمَّا أَقَمْتَ وأَمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلاً فَاللهُ يَكْلَأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ[2]

وإنّما وجب فصله بعد إمّا؛ لأنّه لا يتصل بها الضمير ولا/ فعل بعدها [١٣/أ] يتصل به الضمير، فجعل منفصلاً، ولهذا لما وقع بعد الأولى في البيت فعلٌ اتصل به الضمير، ولم يفصل، ومثله قول العباس بن مرداس[3]:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَومِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ[4]

أي: لَأَنْ كُنْتَ ذَا نَفَرٍ فَخَرْتَ، فحذف متعلق الجار وهو (فَخَرْتَ) لدلالة ما بعده عليه، ثم حذف الجار للاختصار، ثم حذف «كان» لذلك أيضاً، فانفصل الضمير.

وقوله: (وَبَعْدَ لَامٍ فَارِقَهْ)، يعني: وجب فصل الضمير المتصل بعد اللام الفارقة نحو قول الشاعر:

إِنْ وَجَدْتُ الصَّدِيقَ حَقّاً لِإِيَّا كَ فَمُرني فَلَنْ أَزَالَ مُطِيعا[1]

---

(١) خلط المصنف بين «إمَّا» بكسر الهمزة، و«أمَّا» بفتحها؛ وذلك أنّ حديثه عن «إمَّا» بالكسر ثم مثّل لها بـ«أمَّا» بالفتح في البيتين.

(٢) البيت من البسيط، ولا يعلم قائله.

وهو من شواهد شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢٣٣، وشرح التسهيل ١/ ٣٦٦، وخزانة الأدب ٢/ ٨٢.

و«أمَّا» في هذا البيت والذي يليه هي المركبة من «أن» المصدرية وليست الشرطية.

(٣) هو العباس بن مرداس بن أبي عامر السُّلَمي؛ شاعر مخضرم من فرسان الجاهلية والإسلام، ولم يذكر المترجمون سنة وفاته. تنظر ترجمته في: الأغاني ١٤/ ٣٠٢، والاستيعاب ٣/ ١٠١، والإصابة ٢/ ٢٦٣.

(٤) البيت من البسيط؛ وهو للعباس بن مرداس في ديوانه ١٠٦.

وهو من شواهد الكتاب ١/ ١٤٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢٣٥، وشرح التسهيل ١/ ٣٦٥، وتعليق الفرائد ٣/ ٢٣٢.

(١) البيت من الخفيف، ولا يعلم قائله.

وإنّما وجب فصل الضمير بعد اللام الفارقة؛ لعدم ما يتصل به الضمير.

وقوله: (وَبَعْدَ وَاوِ الصُّحْبَةِ الْمُوَافِقَهْ) يعني: ويفصل الضمير وجوباً بعد واو المصاحبة التي عبر عنها بواو الصحبة؛ لأجل مساعدة النظم، نحو قول الشاعر:

فَآلَيْتُ لا أَنْفَكُّ أَحْدُو قَصِيدَةً / تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلاً بَعْدِي[1] [١٣/ب]

وإنّما وجب الفصل مع واو المصاحبة؛ لأنّها واو العطف، وقد سبق الكلام في واو العطف، وأنّ الموجب الفصل بينها وبين الفعل المتصل به لغرض قصد المعية، والله أعلم.

وإلى القسم الثالث -وهو الذي يكون ليس معه شيء من الأشياء المذكورة في سائر الأقسام- أشار بقوله:

٣١. وَافْصِلْهُ حَتْماً إِنْ أَتَاكَ مُرْتَفِعْ وَاتَّبِعِ الْمَنْصُوصَ وَارْمِ الْمُبْتَدِعْ

يعني: وافصل الضمير وجوباً إن أتاك مرتفعاً، وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة[2]، وقوله: (وَاتَّبِعِ الْمَنْصُوصَ وَارْمِ الْمُبْتَدِعْ) كمل بهذا التصنيف؛ إشارة إلى اتباع المنصوص وطرح خلافه؛ وهو القول المخالف للمنصوص، وإليه أشار بقوله:

٣٢. فِي الابْتِدَا وَفِي مَحَلِّ الخَبَرْ .....

وهو من شواهد شرح التسهيل ١/ ١٥١، والتذييل والتكميل ٢/ ٢٢٧.

والشاهد فيه: (لإيّاك) حيث جاء الضمير منفصلاً لكونه وَلِيَ اللام الفارقة.

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٢/ ٢١٩.

وهو من شواهد شرح التسهيل ١/ ١٥٠، والتذييل والتكميل ٢/ ٢٢٦.

والشّاهد فيه: (تكون وإياها) حيث جاء الضمير منفصلاً لكونه ولي واو المصاحبة

(٢) مراد المؤلف توجيه: (مرتفع) في النظم؛ وحقه أن يقول: (إن أتاك مرتفعاً) إلا أنه قال: (إن أتاك مرتفعْ) من غير ألف ليناسب الشطر الثاني (وَارْمِ الْمُبْتَدِعْ) والوقف على المنوّن المنصوب بدون ألف لغة ربيعة؛ وذكر أبو حيان في الارتشاف أن ابن مالك هو من نسب هذه اللغة إلى ربيعة. ينظر: التسهيل ٣٢٨، والارتشاف ٢/ ٧٩٩، والمساعد ٤/ ٣٠٢.

مثاله في الابتداء: أنت زيد، ومثاله في الخبر: زيد أنت، وإنّما فصل فيهما لعدم ما يتصل به من الفعل والاسم المشبه للفعل والحرف، ثم قال:

أَوِ اسْمَ مَا أَوِ اسْمَ إِنْ فَاعْتَبِرْ

/ يعني: وافصله إذا أتاك مرتفعاً وهو اسم ما، أو اسم إنْ، وانتصب (اسمَ ما) وما بعده على الحال من الضمير المستتر في (مرتفع) الذي هو حال من فاعل (أتى)، فتكون هذه من الحال المتداخلة[1]، ومثال اسم ما: ﴿وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾[2] ومثال اسم إنْ، والمراد بها الخفيفة[3]: [١٤/أ]

إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَى أَحَدٍ ... إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَانِينِ[4]

وإنّما فُصِل في هذين لعدم ما يتصل به، ثم قال:

٣٣. أَوْ خَبَرًا يَأْتِي لِإِنَّ فَافْهَمِ ... وَاحْفَظْ كَلَامِي وَاعْتَمِدْ مُنْتَظَمِ

وهذه المسألة كالأولى من مشبه الفعل، إلا أنّ المشددة يتصل بها الضمير؛ لقوة شبهها بالفعل؛ -بخلاف «إنْ» الخفيفة- وإنما وجب فصل الضمير معها إذا وقع خبراً لها؛ لأنّ الضمير المنفصل لا بد فيه من عامل يتصل به، و«إنّ» المشددة مفصولة باسمها عن الخبر، ولا يحق تقديمه/ إليها حتى [١٤/ب]

(١) الحال التي تتعدد لواحد تسمى «مترادفة» أي: متوالية تتلو الواحدة الأخرى، وقد تعرب الحال الثانية حالاً من الضمير المستتر في الحال التي قبلها، وحينئذ تسمى الحال الثانية «المتداخلة» ففي النظم «اسم ما» حال متداخلة من الضمير المستتر في «مرتفع». ينظر: التصريح ٢/ ٦٦٢، ٦٦٣، وضياء السالك إلى أوضح المسالك ٢/ ٢٥١.

(٢) من الآية ١٠٢ من سورة البقرة. وانفصل الضمير هنا لكون العامل حرف نفي. فـ«ما» هنا نافية حجازية تعمل عمل ليس.

(٣) «إنْ» المقصودة هنا هي النافية التي بمعنى «ما» وتعمل عمل ليس.

(٤) البيت من المنسرح، ولا يعلم قائله.
وهو من شواهد أمالي ابن الشجري ٣/ ١٤٣، وشرح التسهيل ١/ ١٥٠، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٤٨١، والتذييل والتكميل ٢/ ٢٢٥. وانفصل الضمير هنا لكون العامل حرف نفي؛ فـ«إن» هنا نافية تعمل عمل ليس.

يتصل بها؛ لأن أخبار (إنّ) لا يجوز تقديمها بحال من الأحوال، وقد أشار إلى ذلك ابن عُنَيْن[1] حيث يقول:

كَأَنِّي مِنْ أَخْبَارِ إِنَّ وَلَمْ يُجِزْ هَا[2] أَحَدٌ فِي النَّحْوِ أَنْ يَتَقَدَّمَا[3]

ووجب لذلك تأخيره وفصله لعدم ما يتصل به في حال تأخره.

وقوله في النظم: (وَاحْفَظْ كَلامِي وَاعْتَمِدْ مُنْتَظَم) توجيه لحفظ هذه المنظومة لما قرّرته من الشوارد، واجتمع فيها من المسائل والفوائد.

ثم أشار النظم إلى القسم الرابع -وهو المشبه الفعل- فقال:

٣٤. وَكُلَّمَا أَشْبَهَ فِعْلاً فِي العَمَلْ فَصِلْ بِهِ مَرْفُوعَهُ وَلَا تُبَلْ

يعني: كُلَّمَا أشبه فعلاً في العمل، والمراد به اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم الفعل، والظرف، والجار والمجرور، فهذه كالفعل، صِلْ به مرفوعه ولا تُبَل، هذا الأصل فيه، وقد يخرج عن الأصل لغرض لا/ يتم إلا [١٥/أ] بالفصل، وإليه أشار النظم بقوله:

٣٥. إِلَّا لِأَمْرٍ أَوْجَبَ انْفِصَالَهُ فَافْصِلْهُ مَعَهُ وَاعْتَبِرْ أَمْثَالَهُ

ويعني بـ(الأمر): الغرض، وقد ذكرت مع الفعل أغراضاً كثيرة معتبرة مع مُشْبِه الفعل، تؤخذ أمثلتها من أمثلته، وإليه أشار بقوله: (وَاعْتَبِرْ أَمْثَالَهُ)، وذُكِر هاهنا مما مرَّ ذكره مع الفعل كونه بعد العاطف وما عطف عليه في قوله:

٣٦. كَكَوْنِهِ قَدْ جَاءَ تِلْوَ العَاطِفِ أَوْ بَعْدَ إِمَّا وَادْرِ بِالْمَعَارِفِ

(١) في النسخة: «ابن كثير» وهو تحريف.

وابن عُنَين هو شرف الدين أبو المحاسن محمد بن نصر بن الحسين بن عنين، الأنصاري، الكوفي الأصل، الدمشقي المولد والوفاة، الشاعر المشهور، ولد سنة ٥٤٩هـ وتوفي سنة ٦٣٠هـ. ينظر في ترجمته: وفيات الأعيان ٥/ ١٤، وسير أعلام النبلاء ٢٢/ ٣٦٣.

(٢) في الديوان وجميع المصادر التي أوردت البيت: «له».

(٣) البيت من الطويل، ينظر: الديوان ٩٢، وشرح شذور الذهب ١٩٤، وشرح قطر الندى ٢١١.

يعني: وافصل الضمير المتصل وجوباً مع مُشْبِه الفعل إذا جاء تلو العاطف، مثاله: زيد قائم أخوه وأنت، في اسم الفاعل، وزيد مضروب أخوه وأنت، في اسم المفعول، وزيد حسن وجهه وأنت، في الصفة المشبهة، وهيهات زيد وأنت، في اسم الفعل، وزيد في الدار وأنت، في الظرف، وإنما وجب فصل الضمير في هذه المسائل للعلة المذكورة في/ الفعل، وهو عدم ما [١٥/ب] يتصل به مع واو العطف.

وقوله: (بَعْدَ إِمَّا وَادْرِ بِالْمَعَارِفِ): يعني: وافصله مع المُشْبِه للفعل بعد إِمَّا التفصيلية نحو: زيد ضارب إمَّا هو أو أخوك، وأمثلة باقي أقسام مُشْبِه الفعل ظاهرة من هذه المسائل، فتكون خمس مسائل بعد العاطف، وخمس مسائل بعد «إِمَّا» بالنظر إلى أقسام مُشْبِه الفعل، ولهذا قال: (وَادْرِ بِالْمَعَارِفِ): يعني: وكن ذا دراية بمعارف العلوم، واستخراج أمثلة المنطوق منها من المفهوم.

ثم قال النظم:

٣٧. أَوْ كَانَ فِي الفَصْلِ مُرَادُ مَا اتَّضَحْ إِلَّا بِهِ وَمِثْلُهُ فِي الفِعْلِ صَحْ

يعني: أو كان في الفصل مرادُ مَا اتضح إلا بالفصل فافصل الضمير لأجله مع مُشْبِه الفعل، كما فصلته مع الفعل، وهذه قاعدة تحتها فروعات كثيرة شهيرة، منها مسائل الاختصاص والحصر والحذف والعطف، وكونه تابعاً بالمعنى المذكور مع الفعل.

ولما كانت هذه المسألة/ منتشرة الأطراف اكتفى الناظم بما قد مرَّ أكثره مع [١٦/أ] الفعل بالأمثلة والتعليل، وأحال على ما سبق طلباً للاختصار، ورومًا للإيجاز في هذا المضمار، والله أعلم.

ثم قال:

٣٨. وَكَوْنُهُ مَعَ صِفَةٍ لَمْ تَجْرِ عَلَى الصَّحِيحِ فِي المَقَالِ الحُرِ

يعني: أنه يجب فصل الضمير إذا كان في صفة لم تجر على صاحبها، وذلك كزيد عمرو ضاربه هو، وزيد هند ضاربته هي؛ إذا أردت صدور المضاربة عن زيد في المثال، ووقوعها على عمرو، وإنما برز الضمير وجوباً ليدل على أنّ الوصف في المعنى ليس لمن جرى عليه في اللفظ، فـ«زيد» مبتدأ، و«عمرو» مبتدأ ثان، و«ضارب» خبر عن عمرو، وهو نائب لزيد، والجملة خبر عن زيد، والضمير المتصل بـ«ضاربه» عائد على عمرو، والمنفصل عائد على زيد، هذا إذا التبس كما في هذا المثال، وكذا إذا لم يلبس[1]، فإنّه يبرز منفصلاً/ وهذا مذهب البصريين[2] [١٦/ب] الذي أشار إليه النظم بقوله:

٣٩. عَلَى الصَّحِيحِ فِي الـمَقَالِ الحُرِ

ووافقهم الكوفيون[3] في المثال الأول، وخالفوهم في المثال الثاني.

(١) كما في المثال الثاني.

(٢) ينظر: الإنصاف ١/ ٥٧ «المسألة رقم ٨» والتبيين ٢٥٩.

(٣) ينظر: المرجعان السابقان.

فرع

هل يجب إبراز الضمير في الفعل إذا خيف اللبس، نحو: غلام زيد يضربه هو، أو يفرق بين الفعل والوصف في ذلك؟

ابن مالك على الأول[1]، والرضي[2] وأبو حيان[3] على الثاني، فعلى رأي ابن مالك تكون هذه من صور وجوب فصل الضمير مع الفعل، انتهى.

ثم قال:

٣٩. وَغَيْرُهُ مِنْ كُلِّ مَا قَدْ مَرَّا أَيْضاً مَعَ الفِعْلِ هُنَا اسْتَقَرَّا

يعني: وغير ما ذكرت من جميع ما مرَّ مع الفعل استقرَّ هنا، أي: ثبت لمكنة الفعل، وذلك كمسائل توالي الضميرين السابق ذكرهما مع الفعل تأتي هنا مع مُشْبِه الفعل، وكمسألة الحذف، وكمسألة التقديم، وكمسألة الحصر، ويجتمع من هذه المواطن/ المذكورة بالنظر إلى تعدد مُشْبِه الفعل مسائل كثيرة، لا يسع هذا [١٧/أ] الشرح بسطها في الأمثلة، وقد ذكرت ذلك فيما مضى[4] والله أعلم.

ثم قال:

٤٠. وَافْصِلْهُ إِنْ وَافَاكَ مَرْفُوعُ الصِّفَهْ وَالظَّرْفِ وَاعْرِفْهُ أَشَدَّ المَعْرِفَهْ

٤١. بِشَرْطِ أَنْ يَعْتَمِدا كَالْوَصْفِ فِي الابْتِدَا فَلا تَحِدْ عَنْ وَصْفِي

(١) ينظر: شرح التسهيل ١/ ١٤٩.
(٢) ينظر: شرح الكافية ٢/ ٤٣٨.
(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٢/ ٢٢٢، ٢٢٣.
(٤) ينظر: ص٢٦ وما بعدها من التحقيق.

يعني: وافصله، أي: الضمير وجوباً إنْ وَافَاك، أي: إن أتاك، وهو مرفوع الصفة والظرف، ثم قال: (وَاعْرِفْهُ أَشَدَّ الْمَعْرِفَهْ)، أي: وحقق النظر فيهما، وفي معرفتهما وفي معرفة ما يشترط فيهما.

وقوله: (بِشَرْطِ أَنْ يَعْتَمِدا كَالْوَصْفِ) إلى آخره، وشرطهما الاعتماد على النفي أو الاستفهام نحو:

خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا[1] ..... هـ في النفي،

أو: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي﴾[2] في الاستفهام، ومثله معهما: ما في الدار زيد وأنت، وأفي الدار زيد وأنت في/ الظرف، وإنما وجب فصل الضمير [١٧/ب] بعدهما والحالة هذه؛ لأنه يعرض لهما كونهما مع مرفوعهما جملتين، فاعتُني بالمرفوع لكونه أحد جزأي الجملة، فأظهر في اللفظ فرقاً بينه، كائناً أحد جزأي الجملة، وبينه إذا لم يكن.

وقد علمت أنّ الصفة لا يليها الضمير إلا منفصلاً، وهذا بخلاف ما إذا ما لم يعتمد، أو أنه لا يكون الضمير المتصل بالصفة والظرف أحد جزأي الجملة، بل هو جزء من جزء الجملة؛ لأنهم حكموا على مرفوع الصفة بأنّه مفرد، لا مطلقاً، بل إذا لم يعتمد كالمرفوع بها في باب الفاعل، وفي باب الموصول، هكذا ذكره السيد الجرجاني[3]، ولا ثالث لهما، والله أعلم.

ثم قال:

٤٢. فَافْصِلْهُ مَرْفُوعاً أَتَى بِالْمَصْدَرِ يَلِيهِ أَوْ لَا عِنْدَ أَهْلِ النَّظَرِ

(١) هذا صدر بيت من الطويل، ولا يعلم قائله وعجزه:..... إذا لم تكونا لي على من أقاطعُ وهو من شواهد المغني ٦٩١، وتعليق الفرائد ٣/ ١٤، والتصريح ١/ ٥١٠.

(٢) من الآية ٤٦ من سورة مريم.

(٣) بحثت عن هذا النص في حاشية الجرجاني على شرح الكافية للرضي فلم أجده، ولعله ورد في كتب أخرى له لم أستطع الوقوف عليها.

يعني: واجعل الضمير المتصل منفصلاً إذا أتى مرفوعاً بالمصدر سواء وليه أم لا، نحو: زيد عجبت من ضربك هو، قال الشاعر:

بِنَصْرِكُم نَحْنُ كُنْتُم ظَافِرِينَ وَقَدْ أَغْرى العِدَا بِكُمُ اسْتِسْلامُكم فَشَلا[1]

/ هذا فيما إذا لم يَلِه، فإذا وليه بلا فصل [فُصِلَ][2] نحو: أعجبني ضربٌ أنت زيداً، وهذا ما صحّحه الرضي[3] في المسألة الثانية، وإليه الإشارة بقول النظم: (عند أهل النظر)، أي: النظر الصحيح. [١٨/أ]

ثم قال:

٤٣. وَمِثْلُهُ مُنْتَصِبٌ بِالمَصْدَرِ مُعَرَّفاً أَوْ غَيْرُهُ فِي الأَشْهَرِ

يعني: ويفصل الضمير المنتصب بالمصدر كالمصدر المرفوع به الذي ذكر في البيت الأول، ولا فرق بين أن يكون المصدر العامل في الضمير معرفاً أو غير معرف، مثاله في المعرف: أعجبني الضرب أنت، بالفصل، وهذا مذهب غير الأخفش[4]، وأما الأخفش فإنه أجاز: أعجبني الضربك، بالوصل[5].

وإلى ذكر الخلاف أشار النظم بقوله: (في الأشهر)، أي: في القول الأشهر، وهو مذهب غير الأخفش القائل بوجوب الفصل، فلا يجوز عنده: أعجبني الضربك، خلافاً للأخفش، ثم قال:

---

(١) البيت من البسيط، ولا يعلم قائله.
وهو من شواهد شرح التسهيل ١/ ١٤٩، والتذييل والتكميل ٢/ ٢٢١.
والشّاهد فيه: (بنصركم نحن) حيث جاء الضمير فيه منفصلاً؛ وهو من المواضع التي يتعين فيها الانفصال؛ لأنه مرفوع بمصدر مضاف إلى المنصوب؛ فالباء تتعلق بقوله: «كنتم» و«النصر» مصدر مضاف إلى مفعوله و«نحن» فاعله، والتقدير: كنتم ظافرين على العدا بنصرنا إياكم.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ٤٣٢.

(٤) ينظر: المصدر السابق.

(٥) ينظر: المصدر السابق.

٤٤. وَقَدْ حَكَى الخُلْفَ رِجَالُ الـمَعْرِفَهْ وَأَوْجَبُوا الفَصْلَ كَمَنْصُوبِ الصِّفَهْ

/ يعني: وقد حكى الخلاف رجال المعرفة في المصدر المعرّف باللام، فبعضهم [١٨/ب] أوجب فيه الفصل، وبعضهم أجاز فيه الوصل[١]، وهذا هو الخلاف المذكور في البيت السابق الذي للأخفش، وإنما ذكره ثانياً تمهيداً لذكر الخلاف في الوصف الناصب للضمير، إذا كان الوصف[٢] منوناً أو غير منون.

قال بعضهم: (والاتصال في الصفة المذكورة أولى من المصدر)[٣]، ومع ذلك فالانفصال فيها أولى، نحو: الضارب إياك، وضارب إياك، وإليه أشار بقوله:

٤٥. إِنْ نُوِّنَتْ أَوْ لَمْ تَكُنْ مُنَوَّنَهْ وَهَذِهِ كَمَا تَرَاهَا بَيِّنَهْ

ثم قال:

٤٦. مَسَائِلُ الفَصْلِ الَّتِي[٤] قَدْ وَجَبَتْ سَافِرَةً لِوَجْهِهَا مَا انْتَقَبَتْ

قوله: (مَسَائِلُ الفَصْلِ) خبر المبتدأ الذي هو (هَذِهِ) في البيت الأول،/ وقوله: (الَّتِي[٥] [١٩/أ] قَدْ وَجَبَتْ) صفة لـ(مَسَائِلِ)، و(سَافِرَةً) حال من (مَسَائِلِ الفَصْلِ)، والمعنى ظاهر.

فالمتحصّل من ذلك بالنظر إلى محل الضمير أنّ الضمير المتصل يكون مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً، وأنّ الضمير المنفصل يكون مرفوعاً ومنصوباً، ولا يكون مجروراً، وهو مع غير الظرف يكون مرفوعاً ومنصوباً كما ذكر، وأما مع الظرف والجار والمجرور فلا يكون معهما إلا الضمير المرفوع، ولا يكون معهما منصوب؛

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ٤٣٢، وتعليق الفرائد ٢/ ٨٥.

(٢) في المخطوط: «في الوصف» وما أثبته هو الأنسب.

(٣) ينظر: السراج المنير ١/ ٤١٨ «رسالة».
وإنّما كان اتصال الضمير فيها أولى من اتصاله بالمصدر؛ لكون مشابهتها للفعل أكثر من مشابهة المصدر له. شرح الكافية ٢/ ٤٣٤.

(٤) في الشرح: «الذي» والصّواب ما هو في النّظم.

(٥) في الشرح: «الذي» والصّواب ما هو في النّظم.

لشبههما بالفعل اللازم، وحكمه ما قد سبق ذكره في فصل الضمير الواجب مع مُشْبِه الفعل[1]، والله أعلم.

٤٧. جَمَعْتُهَا مُتَّبِعاً لِلْجَامِعِ بِحَسْبِ مَا أَوْرَدَ شَرْحُ الجَامِعِ

بِنَقْلِهِ عَنِ الرَّضِي المُرْضِي وَغَيْرِهِ مِنْ كُلِّ حَبْرٍ مَرْضِي

هذا حاصله مذكور في أول الشرح في الفصل المعقود أوله[2].

ثم قال:

٤٩. وَمِنْ سِوَى هَذَيْنِ قَدْ نَقَلْتُ وَمِثْلِ مَا قَالُوهُ أَيْضاً قُلْتُ

/ يعني: أني قد نقلت من سوى الجامع وشرحه، وذلك كشروح الألفية، [١٩/ب] وشروح الحاجبية، وكتب ابن هشام، وغيرها مما وقفت عليه، ومن هذه الكتب قد نقلتُ كما رأيتَ، وليس لي فيها إلا النظم كما قلت:

٥٠. وَلَيْسَ لِي فِيهَا مِنَ التَّصَرُّفِ شَيْءٌ سِوَى النَّظْمِ بِلا تَكَلُّفِ

يعني: وإذا كان الأمر كذلك فلا عهدة عليَّ في شيء من جمع ما ذكرته، ولا اعتراض يصدر من أحد إليَّ كما قلت:

٥١. فَمَنْ رَأَى فِيهَا مَحَلًّا لِلنَّظَرْ فَمَا عَلَيَّ عُهْدَةٌ فِيمَا ظَهَرْ

وإنما لم يكن علي عهدة في ذلك ولا درك؛ لأني لم أدّعِ اختراعه، ولا ابتكاره وابتداعه، وإليه أشار النظم بقوله:

٥٢. لِأَنَّنِي لَمْ أَحْتَسِبْ لِنَفْسِي جَمْعَ الَّذِي جَمَعْتُهُ فِي الطُّرْسِي[3]

٥٣. وَإِنَّمَا حَظِّيَ مِنْهُ حَظُّ مَنْ رَوَى عَنِ الرَّاوِينَ[4] أَخْبَارَ الزَّمَنْ

(١) ينظر: ص٣٧ من التحقيق.

(٢) ينظر: ص٢٣ من التحقيق.

(٣) في الشّرح: (طرسي) وما أثبته أنسب.

(٤) في الشّرح: (الحاكين) وما أثبته أنسب.

/ يعني: إنما نصيبي من هذا الوضع الذي وضعته؛ النقل لا غير، كما هو [٢٠/أ] شأن المؤرخين يروون ما وجدوه بلفظه، معتمدين على نقل غيرهم من المؤرخين، ومثل ذلك لا عهدة على المتأخر فيه، ولا اعتراض عليه، وإنما العهدة والاعتراض على الأول، وكفى بهذا عذراً واضحاً كما قلت:

٥٤. فَهَـذِهِ[1] مَعْـذِرَةٌ لِلْمُنْصِـفِ بَيِّنَـةٌ كَافِيَـةٌ لِلْمُكْتَـفِ

ثم ختم النظم بالحمد لله؛ تأسياً بالكتاب العظيم، وعملاً بقول النَّبي الكريم: (كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم)[2]، فقال:

٥٥. وَالْحَمْـدُ للهِ عَـلَى تَوفِيقِـهِ لِنَظْـمِ هَـذا وَعَـلَى تَحْقِيقِـهِ

٥٦. حَمْـداً يَلِيـقُ بِجَـلالِ الوَاحِـدِ وَيَقْتَـضِي زِيَـادَةً لِلْحَامِـدِ

كقوله تعالى: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ﴾[3] ثم ثنَّى بالصَّلاة والسَّلام على النبي المصطفى محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ فقال:

٥٧. ثُـمَّ الصَّـلاةُ وَالسَّـلامُ السَّرْمَـدِي عَـلَى النَّبِـي المُصْطَفَـى مُحَمَّـدِ

[٢٠/ب]

٥٨. وَآلِـهِ وَصَحْبِـهِ الأَخْيَـارِ السَّـالِكِي مَسَـالِكِ الأَبْـرَارِ

تمت المنظومة وشرحها، والحمد لله على التّمام حمداً كثيراً طيباً، وحسبنا الله ونعم الوكيل، ما شاء الله، ولا قوة إلا بالله، وصلَّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

---

(١) في الشّرح: (وهذه) وما أثبته أنسب.

(٢) هذا الحديث رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ ولفظه: (كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد فهو أجذم) فهذا الحديث حسن؛ رواه أبو داود في سننه ٧/ ٢٠٩ (ح ٤٨٤٠) والنسائي في عمل اليوم والليلة ص٣٤٥ (ح٤٩٤).

(٣) من الآية ٧ من سورة إبراهيم.

وكان الفراغ من كتابة النسخة المباركة نهار السبت وقت العصر، نهار خمسة عشر مضت من شهر القعدة المحرمة، سنة ٩٩٥ من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والتسليم.

بلغ مقابلة بحسب الإمكان على نسخة نُسِخَتْ من نسخة المؤلف.

برسم سيدي وسندي محمّد بن الولي حفظه الله.

فهرس المصادر والمراجع

أ- المخطوطات:

- **النور اللائح في مشايخ صالح**، لصالح بن صديق النمازي الخزرجي المتوفى سنة ٩٧٥هـ، مخطوط في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

ب- الرسائل العلميّة

- **الرائد الخبير بموارد الجامع الصغير**، لفخر الدين عبدالغفار الزبيدي (من أول الكتاب إلى آخر باب «ظن» وأخواتها) رسالة ماجستير، للطالب أحمد بن سعيد المالكي، كلية اللغة العربية، الجامعة الإسلامية، ١٤٣٣هـ.
- **السراج المنير للجامع الصغير**، لإسماعيل بن إبراهيم العلوي الزبيدي، (من أول الكتاب إلى نهاية باب التحذير والإغراء) رسالة دكتوراه للمحاضر ناصر بن محمد كريري، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٤هـ.

ج- المطبوعات:

- **القرآن الكريم**.
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط(١) ١٤١٨هـ.
- **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، لابن عبد البر، تحقيق الشيخ علي محمد معوّض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(١) ١٤١٥هـ.
- **الإصابة في تمييز الصحابة**، لابن حجر، تحقيق الشيخ علي محمد معوّض والشيخ عادل أحمد عبدالموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(١) ١٤١٥هـ.
- **الأغاني**، لأبي الفرج الأصفهاني، شرحه وكتب هوامشه عبد مهنّا وسمير جابر، دار الكتب العلميّة، بيروت ط(١) ١٤٠٧هـ.

- ألفية ابن مالك في النحو والتصريف، لابن مالك، تحقيق د سليمان العيوني، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض، ط(١) ١٤٣٢هـ.
- أمالي ابن الشجري، تحقيق الدكتور محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط(١) ١٤١٣هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، بعناية محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا وبيروت، ١٤٠٧هـ.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، بعناية محمد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط(٦) ١٩٨٠هـ.
- التبيان في إعراب القرآن، للعكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط(٢) ١٤٠٧هـ.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق الدكتور عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت ط(١) ١٤٠٦هـ.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط(١) ١٤١٨هـ.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك الطائي، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، بيروت، ط(١) ١٣٨٧هـ.
- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق الأستاذ الدكتور عبدالفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي القاهرة، ط(١) ١٤١٣هـ، ١٤١٨هـ.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني، تحقيق الدكتور محمد عبدالرحمن المفدّى، ط(١) ١٤٠٣هـ.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تحقيق د. علي فاخر وزملائه، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ط(١) ١٤٢٨هـ.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، تحقيق الدكتور عبدالرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط(١) ١٩٧٥م.

- **الجامع الصغير في النحو**، لابن هشام، تحقيق الدكتور أحمد محمود الهرميل، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.
- **الحماسة البصرية**، لصدر الدين البصري، تحقيق الدكتور عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط(١) ١٤٢٠هـ.
- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي**، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، من ١٤٠٣هـ إلى ١٤٠٩هـ.
- **الخصائص**، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط(٣) ١٤٠٣هـ.
- **ديوان رؤبة «مجموع أشعار العرب» بعناية وليم بن الورد**، دار ابن قتيبة، الكويت، (د.ت).
- **ديوان العباس بن مرداس**، جمعه وحقّقه الدكتور يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط(١) ١٤١٢هـ.
- **ديوان ابن عُنين**، تحقيق خليل مردم بك، دار صادر، بيروت، ط الثانية.
- **ديوان الفرزدق**، شرح وتصحيح عبدالله بن إسماعيل الصاوي، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٣٥٤هـ.
- **ديوان لبيد بن ربيعة العامري**، دار صادر، بيروت، (د.ت).
- **ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا**، شهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجي، تحقيق: عبدالفتاح محمد الحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه- القاهرة، ط(١)، ١٣٨٦هـ.
- **سنن أبي داود**، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: شعَيب الأرنؤوط ومحَمَّد كامِل قره بللي، دار الرسالة العالمية- بيروت، ط(١)، ١٤٣٠هـ.
- **سير أعلام النّبلاء**، للذّهبيّ، تحقيق/ شعيب الأرناؤوط، ومأمون الصاغرجي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (٨) ١٤١٢هـ.
- **شرح أشعار الهذليين**، للسكري، تحقيق عبدالستار فرّاج، دار العروبة، القاهرة، ط(١) ١٣٨٤هـ.
- **شرح الألفية**، لابن الناظم محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، تحقيق د. عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد، دار الجيل، بيروت، د.ت.

- شرح الألفية، لابن عقيل، تحقيق محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١١هـ.
- شرح التسهيل، لابن أم قاسم المرادي، تحقيق د. محمد عبدالنبي، مكتبة الإيمان، المنصورة، ط(١) ٢٠٠٦م.
- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق الدكتور عبدالرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط(١) ١٤١٠هـ.
- شرح الكافية، للرضي الإستراباذي، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، ط (٢) ١٩٩٦م.
- شرح المفصل، لابن يعيش، تحقيق الدكتور إبراهيم محمد عبدالله، دار سعد الدين، دمشق، ط(١) ١٤٣٤هـ.
- شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع الإشبيلي، تحقيق د. خالد بن محمد التويجري، مكتبة المتنبي، الدمام، ط(١)، ١٤٣٩هـ.
- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، ١٩٨٢م.
- شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق وتعليق الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٩هـ.
- شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، لابن هشام الأنصاري، تحقيق وتعليق عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤١٨هـ.
- صحيح البخاري، عالم الكتب، بيروت، ط(٥) ١٤٠٦هـ.
- صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت).
- ضياء السالك إلى أوضح المسالك، لمحمد عبدالعزيز النجار، يُطلب من ورثة المؤلف، القاهرة، ١٤٠١هـ.
- عمل اليوم والليلة؛ للإمام أحمد بن شعيب النسائي، دراسة وتحقيق د. فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥هـ.

- **العين**، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، العراق، د.ت.
- **فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة**، للإسفراييني، تحقيق وتعليق د. محسن سالم العميري، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط(١) ١٤٣١هـ.
- **الكتاب**، لسيبويه، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط(٣)١٤٠٨هـ.
- **الكشاف للزمخشري**، دار المعرفة، بيروت، (د.ت).
- **لسان العرب**، لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط (١) ١٤١٠هـ.
- **مجمع الأمثال**، لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني، تحقيق محمد إبراهيم أبو الفضل، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت.
- **مراقي المجد لآيات السعد**، لأبي العباس أحمد علي المنجور، تحقيق الدكتور مبارك بن شتيوي الحبيشي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط(١) ١٤٣٠هـ.
- **المساعد على تسهيل الفوائد**، لابن عقيل، تحقيق د. محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط(١)، ١٤٠٥هـ.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار اللباب للدراسات وتحقيق التراث، إسطنبول، تركيا، ط (١) ١٤٣٩هـ.
- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، للشاطبي، تحقيق مجموعة من الأساتذة في جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط(١) ١٤٢٨هـ.
- **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**، للعيني، تحقيق د. علي فاخر وزملائه، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ط(١) ١٤٣١هـ.
- **الموشّح على كافية ابن الحاجب**، لأبي بكر الخبيصي، دراسة وتحقيق عصام الكوسى، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، ط(١)، ٢٠١٧م.

*****